



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم : علوم التسيير



الموضوع

دور أدوات التحليل المالي في تحسين التدفقات النقدية
دراسة حالة: مؤسسة أميرة لإنتاج وتوزيع الحليب

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التسيير
تخصص : فحص محاسبي

الإستاذ المشرف : د. كردودي سهام

إعداد الطالب : لقمان زميط

رقم التسجيل:	MASTER-..GE / AUDIT/2016
تاريخ الإيداع

الموسم الجامعي: 2015 - 2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دعاء

اللهم لا تدعني أصابح بالغرور إذا نجحت ولا باليأس إذا فشلت ، بل ذكرني

دائما أن الفشل تجربة تسبق النجاح.

يا رب علمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة وأن حب الانتقام هو أول مظاهر

الضعف.

يا رب إذا فقدت الأهل فامنحني قوة الإرادة و الثقة بك و القناعة بما قسمت

لي

يا رب إذا أخذت مني المال فاترك لي قوة العناد حتى أتغلب على الفشل.

وإذا جردتني من نعمة الصحة فاترك لي نعمة الإيمان.

يا رب إذا أسأت إلى الناس أعطني شجاعة الاعتذار وإذا أساء الناس لي

فأعطني شجاعة العفو.

فهرس المحتويات

فهرس المحتوي

34	المبحث الثاني: إدارة النقدية
34	المطلب الأول: أسس إدارة النقدية
35	المطلب الثاني: تحديد مستوى النقدية اللازمة
38	المطلب الثالث: الهدف من إدارة النقدية
40	المبحث الثالث: قائمة التدفقات النقدية أداة للتحليل
40	المطلب الأول: قائمة التدفقات النقدية
45	المطلب الثاني: مؤشرات قائمة التدفقات النقدية
49	خلاصة الفصل
	الإطار الميداني
	الفصل الثالث : واقع تطبيق أدوات التحليل المالي في تحسين التدفقات النقدية
50	تمهيد
51	المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة أميرة
51	المطلب الأول : الهيكل التنظيمي للمؤسسة
52	المطلب الثاني : أهمية و أهداف المؤسسة
53	المبحث الثاني : تطبيق أدوات التحليل المالي
53	المطلب الأول : دراسة التوازن المالي لمؤسسة أميرة
58	المطلب الثاني: التحليل بدراسة النسب
66	خلاصة الفصل
67	خاتمة
69	قائمة المراجع



قائمة الأشكال

جدول الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
06	الجهات المستفيدة من التحليل المالي	1-1
22	أنواع النسب المالية	2-1
25	نقطة التعادل في حالة وجود علاقة غير خطية	3-1
46	ملخص لأهم أنشطة الأعمال لجدول التدفقات الخزينة	1-2
53	مخطط للهيكل التنظيمي لمؤسسة أميرة للحليب	1-3

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
10	التحليل الرأسي للميزانية العمومية كما في N+1/N.12.31	1-1
12	التحليل الأفقي للميزانية العمومية كما في N+1/N.12.31	2-1
45	تأثير التدفقات النقدية من أنشطة المؤسسة على الرصيد النقدي	2-1
55	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة أميرة جانب الأصول سنة 2013/2012	3-3
56	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة أميرة جانب الخصوم سنة 2013/2012	4-3
56	الميزانية أعلى من مؤسسة أميرة الصافي العامل المال رأس حساب	5-3
57	الميزانية أسفل من مؤسسة أميرة الصافي العامل المال رأس حساب	6-3
57	حساب رأس المال العامل الخاص	7-3
58	حساب رأس المال العامل الخارجي	8-3
59	احتياجات رأس المال العامل	9-3
60	حساب سيولة الأصول لمؤسسة أميرة	10-3
60	حساب نسبة السيولة العامة لمؤسسة أميرة	11-3
61	حساب نسبة السيولة الحالية لمؤسسة أميرة	12-3
61	حساب نسبة التمويل الخارجي للأصول لمؤسسة أميرة	14-3
63	حساب نسبة التمويل الداخلي للأصول لمؤسسة أميرة	15-3
63	حساب نسبة تمويل الأصول الثابتة لمؤسسة أميرة	16-3
64	حساب نسبة التمويل الداخلي للأصول الثابتة لمؤسسة أميرة	17-3
64	حساب معدل دوران المخزون لمؤسسة أميرة	18-3
66	حساب معدل دوران الذمم المدينة لمؤسسة أميرة	19-3
66	حساب معدل دوران مجموع الأصول لمؤسسة أميرة	20-3
67	حساب معدل العائد على الأموال الخاصة لمؤسسة أميرة	21-3
68	حساب نسبة ربحية المبيعات لمؤسسة أميرة	22-3
68	حساب نسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول لمؤسسة أميرة	23-3



المقدمة

المقدمة

يُعد التحليل المالي وليد الظروف الاقتصادية التي نشأت في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي ، و بالتحديد في فترة الكساد العظيم الذي ساد في الاقتصاد الرأسمالية بعد انهيار المؤسسات الاقتصادية, مما دعت الحاجة إلى البحث عن أساليب تتناسب مع متطلبات الأوضاع الاقتصادية فظهر التحليل المالي الذي يعرف على انه علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما، فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المنشأة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل على المنشأة والعلاقة بين أموال الملكية و الالتزامات طويلة الأجل بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات والمصروفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها و البحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية التي وضعتها المؤسسة الاقتصادية , ولعلا هذا ما جعل أساليب التحليل المالي تكتسي أهمية بالغة عند المسيرين الماليين , لما تقدمه من نتائج و تفسيرات عن التدفقات النقدية في المؤسسة الاقتصادية , مما يسهل على المسير تتبع وكذا توجيه التدفقات النقدية وما تتطلبه احتياجات المؤسسة الاقتصادية , و سأحاول في هذى البحث الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي :

ما هو دور أدوات التحليل المالي في تحسين التدفقات النقدية؟

وللإمام بمختلف جوانب الدراسة تم تجزئة هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية :

- ما المقصود بالتحليل المالي وما هي أدواته؟

- هل قائمة التدفقات النقدية أداة من أدوات التحليل المالي؟

- كيف يتم تطبيق أدوات التحليل المالي لتحسين التدفقات النقدية؟

للإجابة عن هذه التساؤلات انطلقنا من الفرضيات التالية :

- التحليل المالي طريقة لتحديد الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

- أدوات التحليل المالي وسيلة لتحديد نقاط القوة والضعف في السياسات المالية

- تحتوي قائمة التدفقات النقدية على مجموعة من المؤشرات المالية الهامة التي لا تتواجد في الميزانية وقائمة الدخل

- يركز التحليل المالي على أدوات تتماشى مع حالة المؤسسة الاقتصادية



أسباب اختيار الموضوع:

- يعود اختيارنا لهذا الموضوع نتيجة عدة اعتبارات موضوعية ، حيث تتمثل الاعتبارات فيما يلي:
- أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية وخاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية.
- إمكانية البحث في هذا الموضوع وقدرة الوصول إلي المعلومات المتصلة به من خلال المراجع والمصادر المتوفرة.
- إظهار الأساليب و الأدوات المتبعة في الحصول على الأموال التي تحتاجها المؤسسة لاستمرار نشاطها.
- أهمية ومكانة الموضوع، كونه يمس مختلف القطاعات الاقتصادية ويحظى باهتمام صانعي القرارات والمستثمرين.
- يسمح التحليل المالي بمعرفة نقط القوة و الضعف للمؤسسة و أبرز أهم المشاكل التي تتعرض لها.

أهمية البحث :

تكمن أهمية الدراسة بشكل أساسي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة، وذلك من خلال استعمال ادوات وأساليب التحليل المالي من أجل معرفة مسارها واختيار القرارات المالية السليمة من اجل تحسين وتنظيم التدفقات النقدية بصور تتلاءم مع نشاط المؤسسة الاقتصادية.

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى توضيح أدوات و أساليب التحليل المالي المستخدمة في ميدان الأعمال و التي تمكن الإدارة المالية للمؤسسة من الوقوف على الوضع المالي للمؤسسة و ما ينطوي عليه من ميزات و مخاطر وكذا:

- تحديد قدرة المؤسسة على تسديد ديونها.
- قياس درجة تطور مردودية المؤسسة و معرفة مختلف الأسباب التي أدت إلى ذلك.
- اتخاذ القرارات الملائمة للوضعية المالية للمؤسسة.

منهج البحث:

لا ثبات صحة الفرضيات و الإجابة على التساؤلات ، انتهجنا الأسلوب الوصفي التحليلي لفهم جوهر الموضوع و تحليل إبعاده بصفة دقيقة .

صعبات البحث :

وتكمن في الجانب التطبيقي صعوبة لدراسة حالة نظرا لثقافة التحفظ على المعلومات السائدة في المؤسسات الجزائرية بشكل عام، وخصوصا المعلومات المحاسبية ، مما حال الوصول إلى المعلومات التي تحتاجه هذه الدراسة، وهذه الثقافة بتأكيد ستؤثر صياغة ونوعية النتائج المتحصل عليها.

الفصل الأول

تمهيد

يعتبر التحليل المالي تشخيصاً لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، بنوك، مستثمرين بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة بالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة و اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، حيث يشمل هذا الفصل على المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي

المبحث الثاني: دور ومقومات ومنهجية التحليل المالي

المبحث الثالث: أدوات ومعايير التحليل المالي

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التحليل المالي

سنقوم في هذا المبحث بتقديم التحليل المالي بفكرة مبسطة وواضحة من خلال معرفة تاريخ نشأة التحليل المالي وذلك في المطلب الأول، ثم تعريفه في المطلب الثاني، وأخيرا الأطراف المستفيدة منه في المطلب الثالث.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتحليل المالي

نشأة التحليل المالي¹:

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ استعملت البنوك و المؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشوفها المحاسبية، إضافة إلى ذلك فان الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929 – 1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير و التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن و الصرف، ساهمت في نشر التقديرات و الإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي .

و قد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون و المقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، و مع تطور المؤسسات و وسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة، عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد و تأمين العمليات المالية التي تنشرها المؤسسات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي.

كما أن تزايد حجم العمليات و تحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات، و المقارنة بين نتائجها و استنتاج تطوير سير المؤسسة المالية)، و أدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطاتها و تحقيقها إلى قفزات جد مهمة في الإنتاج و الإنتاجية .

¹ ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، الجزء 1 ، دار الهدية العامة ، 1998 ، ص 13 .

المطلب الثاني: تعريف التحليل المالي

باختلاف المفكرين تعدد تعريفات التحليل المالي و فيما يلي سنكتفي ببعض منها :
 يعرف التحليل المالي بأنه « دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها و التغيرات الطارئة على هذه العناصر، وحجم و أثر هذه التغيرات و اشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية و التمويلية و تقييم أداء هذه المؤسسة وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة »¹

التحليل المالي هو دراسة محاسبية « عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي و قائمة الدخل) إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار»²

التحليل المالي هو دراسة تنبؤية « إن التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات و توضيح مداولتها، و تركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام، وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الاستطلاع على المستقبل و تشخيص المشكلات و كذا الخطوط الواجب أتباعها»³.

التحليل المالي هو منهج « التحليل المالي هو النهج الذي يعتمد على فحص كل من المعلومات المحاسبية والمالية كل ما يخصها، حيث تهدف إلى تقييم وضعية كفاءتها المالية و الاقتصادية، ملاءمتها، وأخيرا أملاكها (أصولها) »⁴.

من هذه التعريفات يمكن القول أن التحليل المالي هي عملية دراسة مختلف جوانب المؤسسة انطلاقا من البيانات المالية المتوفرة ومن ثم الملاحظة والتفسير وفي الأخير استنباط نقاط القوة والضعف للمؤسسة الاقتصادية .

¹ - منير شاعر محمد وآخرون، التحليل المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، طبعة 2، 2005، ص 12.

² عدنان تايه النعيمي، الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، ط 2، 2008، ص 99.

³ حسن محمد كامل، التحليل المالي، دار النشر، سنة 1986، ص 35.

⁴ Jean-Pierre, analyse financière, CMB Graphic, paris, France, 2001, p1

المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

يثير التحليل المالي اهتمام فئات متعددة، حيث تسعى كل فئة للحصول على الإجابات على مجموعة التساؤلات التي تهم مصالحها وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية وتفسير نتائجها، فالغرض من التحليل يختلف باختلاف الفئة ذات العلاقة وتمثل هذه الفئات¹ :

إدارة المؤسسة: يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على إدارة المؤسسة وذلك من أجل:

- معرفة الإدارة العليا مدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظيفتها .
- تقييم أداء الإدارات و الأقسام و الأفراد وكذلك السياسات الإدارية .
- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل .

أصحاب المؤسسة : وهم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المؤسسات الفردية حيث ينصب اهتمامهم بنتائج التحليل المالي على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي و الخارجي و الربحية و العائد على الأموال المستثمرة و كذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام ومدى قدرتها على توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة .

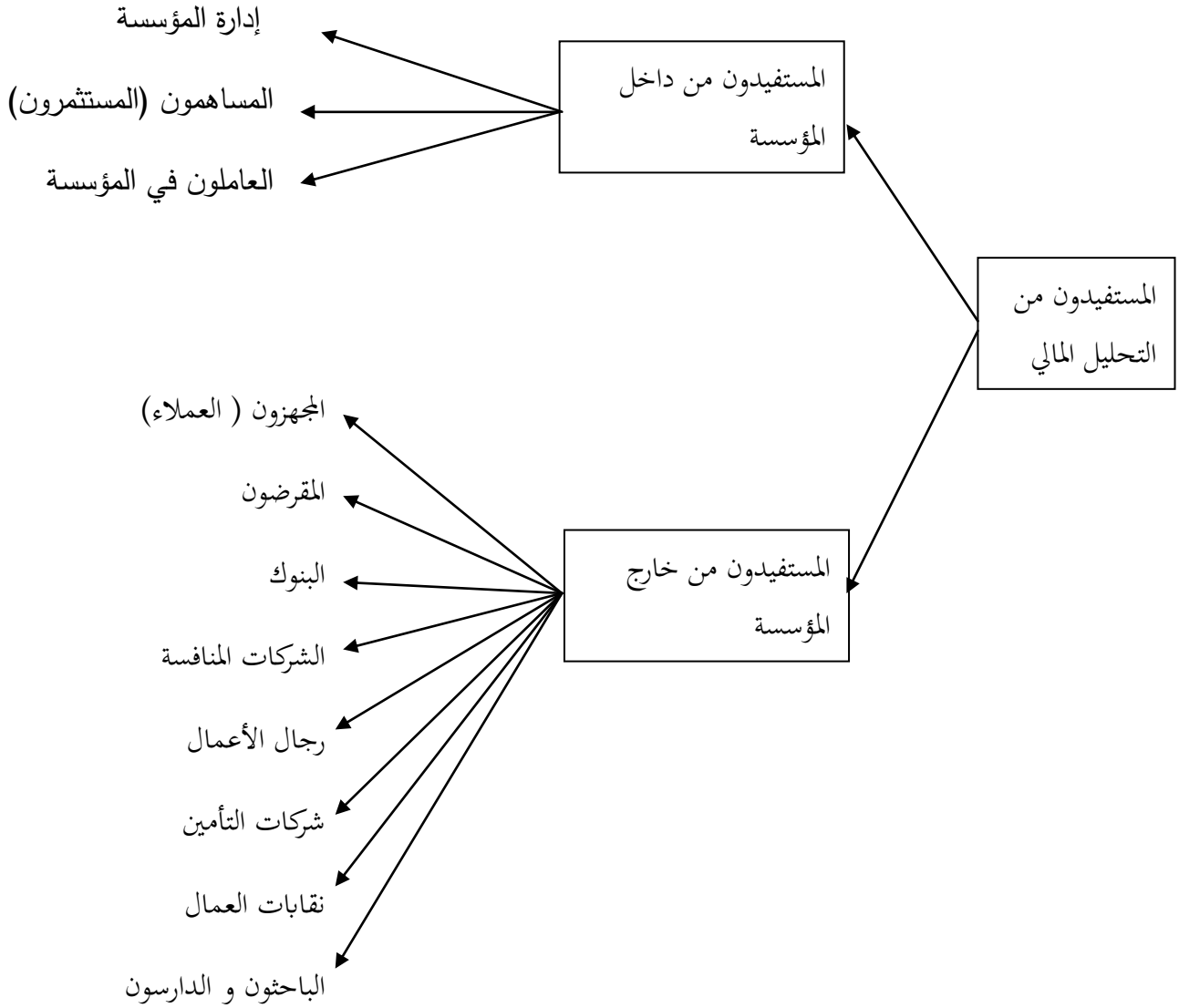
الدائون : يوفر التحليل المالي لأصحاب الديون الطويلة الأجل ضمان استرداد أموالهم و حصولهم على الفوائد من خلال معرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية، أما بالنسبة لأصحاب الديون قصيرة الأجل فيضمن لهم قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه .

جهات أخرى : ومن الجهات المستفيدة أيضا الجهات الإقراض أو المصرفية إذ يكون هدفها الأساسي الحصول على المؤشرات المالية لتحديد الوضع المالي للمؤسسة ومن ثم تحقق ومنح القروض، وكما العملاء بحاجة إلى مؤشرات مالية أيضا للوقوف على الوضع المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء خلال الفترة المالية، والدولة هي الأخرى تهتم الحصول على البيانات التحليلية عن وضع المؤسسة سواء من ناحية مساهمتها بدفع الضرائب أو من مساهمتها من الناحية الاقتصادية وما حققته من قيمة مضافة إلى الاقتصاد الوطني ومساهمتها من الناحية الاجتماعية، كما أن المستثمرون يهتمون بالعوائد والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات في المؤسسة².

¹ منير شاعر مجذ وآخرون، مرجع سابق، ص 18.

² نفس الرجوع، ص 19.

شكل رقم (1-1) الجهات المستفيدة من التحليل المالي



المصدر: عدنان تايه النعيمي, مرجع سابق، ص 100.

المبحث الثاني: دور ومقومات ومنهجية التحليل المالي:

يكتسي التحليل المالي دورا هاما، كونه يقدم عدة مؤشرات تسمح بالفهم الجيد للحالة المالية للمؤسسة الاقتصادية، كونها قائمة على عدة مقومات ومنهجية متبعة، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول : دور التحليل المالي

تكتسي نتائج عملية التحليل المالي أهمية كبيرة و المتمثلة في:¹

- تحديد مدى كفاءة المؤسسة في جمع الأموال من جهة، وتشغيلها من جهة أخرى.
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية المؤسسة وقدرتها على النمو.
- التحقق من مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به المؤسسة .
- يعتبر كمؤشر على مدى نجاح أو فشل الإدارة في تحقيق أهدافها.
- مؤشر للمردودية المالي الحقيقي للمؤسسة .
- إعداد الجو المناسب لاتخاذ القرارات الملائمة.

المطلب الثاني : مقومات التحليل المالي

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المبادئ والمقومات، يعتمد عليها من اجل تحقيق الأهداف المرجوة، حيث تتلخص في:²

- تحديد أهداف التحليل المالي بشكل واضح.
- تحديد الفترة التي يشملها التحليل المالي، مع تحديد البيانات المالية التي يمكن الاعتماد عليها.
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أحسن النتائج وبأقل تكلفة وبأسرع وقت.
- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي، حيث تصبح كقاعدة للمحلل المالي يستخدمها بطرق سليمة، حيث تعطي نتيجة غير قابلة للتأويل.
- أن يكون المحلل المالي على دراية تامة بالبيئة الداخلية و الخارجية والمحيطة بالمؤسسة.
- يجب أن يتميز المحلل المالي بقدرات علمية وعملية، ومؤهلات تجعله قادرا على تفسير النتائج المتحصل عليها، إضافة إلى تمكنه من التنبؤ بالمستقبل.

¹ محمد الصيرفي، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 2001، ص79.

² بن مالك عمار، النهج الجديد للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة 2011، ص23.

المطلب الثالث : منهجية التحليل المالي

هي الطرق والأساليب والإجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراء عمليات التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعملاء، هذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ و الأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي التالية¹:

- 1- التحليل الهدف من إجراء عملية التقييم : يتحدد الهدف في عملية التحليل المالي على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى المؤسسة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني، ويوفر على نفسه الجهد والعناء والتكاليف غير اللازمة، فمثلا إذا تقدم أحد العملاء بطلب قرض من بنك تجاري فيصبح الهدف الأساسي للمحلل المالي لدى البنك من معرفة مدى القدرة المالية لهذا العميل على سداد القرض في الوقت المحدد.
- 2- تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي : حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها فلا بد أن تشمل فترة التحليل للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية حيث أن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها على المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم على قدراتها وإمكانيات العميل.
- 3- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل لبلوغ أهدافه : أما المعلومات التي يحتاج إليها المحلل فيمكن الحصول عليها من عدة مصادر فيمكن الحصول عليها من القوائم المالية، كما يمكن الحصول على المعلومات الشخصية عن العميل من خلال المؤسسات التي يتعامل معها.
- 4- اختيار الأسلوب والأداة المناسبة لحل المشكلة : ومن أساليب والأدوات المستخدمة في التحليل كثيرة نذكر منها نسبة التدأول، نسبة السيولة السريعة، معدل دوران النقدية، معدل دوران المخزون السلعي، الرافعة المالية، بالإضافة إلى كشوف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية.
- 5- اختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج : حيث يتم اختيار المعيار المناسب من أجل قياس نتائج التحليل المالي وإسقاطها على نشاط الإدارة من أجل معرفة ميزات وحدود العمليات المالية المتبعة .
- 6- تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في القياس : يتوجب على المحلل المالي معرفة مدى انحراف النتائج عن المعيار المستخدم، حتى تحقق الإدارة نتائج أفضل .
- 7- دراسة وتحليل أسباب الانحراف : بعد العملية السابقة يجب معرفة الأسباب الحقيقية والتي أدت إلى الانحراف عن المعيار المستخدم.

¹ أمينة زغاد، التحليل المالي وقائمة مصادر الأموال واستخداماتها، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليلة 2005، ص32.

8- وضع التوصيات اللازمة في التقرير الذي يعد من قبل المحلل في نهاية عملية التحليل : تعتبر آخر خطوة في عملية التحليل المالي وهذا من اجل الخروج بتوصيات واستنتاجات حول النشاط المالي للمؤسسة.

مما سبق يمكن أن نستخلص بأن الغاية من نتائج التحليل المالي هي من تحدد تعريفه بشكل دقيق، لذا يتوجب على المحلل المالي أن يتقيد بمجموعة من المقومات ويتبع منهجا معيناً حتى يحقق الأهداف التي تتطلع إليها المؤسسة، وذلك مراعيًا لحالة البيئة المالية التي تتسم بحالة عدم الاستقرار، كما أن أهمية التحليل المالي الحديث تجلت أكثر مع تطور نشاط المؤسسة حيث أصبح يمثل العصب المحرك لها، ولهذا عكف المحللون الماليون على إيجاد أداة جديدة تكون كقاعدة للتحليل المالي وتعمل وفقاً لنفس المعايير والمقومات لكن بأهداف أكبر، والمتمثلة في الربط بين عملية تحليل وتقييم أداء وأسهم المؤسسات انطلاقاً من البيانات والمعلومات المالية التي تفصح عنها المؤسسة، بهدف تعظيم ثروة الملاك، هذه الأداة سميت بالتحليل الأساسي لأداء وأسهم المؤسسات.

المبحث الثالث: أدوات ومعايير التحليل المالي

إذن سنتطرق في هذا المبحث البعض من أهم أدوات التحليل المالي وكذا أسس اختيار معايير التحليل المالي .

المطلب الأول : أدوات التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي الوسيلة التي تمكن رجل الأعمال أو المنظمات والمؤسسات المعنية بالتحليل من استنباط مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطة المؤسسة، حيث يقوم التحليل المالي أياً كانت صورته على منهج المقارنة، لذا فإن أدوات التحليل المالي تتعدد على النحو التالي:

أولاً: التحليل الرأسي

بموجب هذا الأسلوب تتم المقارنة بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة بصورة نسب مئوية، فمثلاً تنسب قيمة كل بند من بنود الموجودات في الميزانية إلى مجموع الموجودات في الميزانية نفسها.¹

يرتكز هذا النوع من التحليل على دراسة فقرات القوائم المالية باستخراج النسب التي تشكل كل فقرة مقياس بأحد الفقرات التي يتم اعتماد كأساس لاستخلاص النسب الأخرى، إي انه يهتم بدراسة هيكل القائمة المالية وبالتالي فان هذا النوع من التحليل يمثل دراسة هيكلية لفقرات القوائم المالية .

مثال ذلك اعتماد مجموع (الأصول) كأساس يتم على ضوئه احتساب نسب فقرات الأصول الأخرى ، كذلك الحال في الجانب الآخر من الميزانية حيث يتم اعتماد إجمالي (الخصوم) وحق الملكية كأساس يستخرج بموجبه مقدار كل

¹ مطر، محمد، 2003، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 24.

فقرة من الفقرات المطلوبات وحق الملكية على شكل نسب مئوية وبذلك سيتم قياس جانبي الميزانية على ضوء نفس المقدار ووفق الصيغة الموضحة في المثال التالي¹:

الجدول رقم (1-1): التحليل الرأسي للميزانية العمومية كما في N+1/N.12.31

التحليل الرأسي النسبة المئوية	N+1	التحليل الرأسي النسبة المئوية	N.12.31	البيان
12.045	50000	11.016	50000	الأصول الثابتة:
9.096	40000	10.04	45000	أراضي مباني
44.83	180000	44.6	200000	آلات ومعدات
(18.067)	(75000)	(17.085)	(80000)	يطرح مخصص الاهتلاك
48.57	195000	47.99	215000	مجموع الأصول الثابتة
				الأصول المتداولة:
8.72	35000	8.92	40000	أوراق مالية
19.92	80000	22.32	100000	مصاريف مدفوعة مقدما
16.94	68000	16.74	75000	مخزون سلعي
3.11	12500	1.79	8000	ذمم مدينة
2.74	11000	2.24	10000	نقد
51.53	206500	52.01	233000	مجموع الأصول المتداولة
%100	410500	%100	448000	إجمالي الأصول
				الخصوم وحق الملكية:
				حق الملكية :
41.09	165000	36.83	165000	الأسهم
26.90	108000	33.49	150000	أرباح محتجزة
68.99	273000	70.32	315000	مجموع حق الملكية
				الخصوم المتداولة :
7.47	30000	5.13	23000	أوراق الدفع
11.20	45000	11.16	50000	دائنين
1.99	8000	2.23	10000	مصاريف مستحقة

¹ عدنان هاشم السامرني، الإدارة المالية دار زهران، عمان، الاردن، 1997، ص 96-97.

7.60	30500	7.81	35000	إيرادات مستلمة نقدا
28.26	113500	26.68	118000	مجموع الخصوم المتداولة
3.74	15000	3.35	15000	الخصوم طويلة الأمد: القروض طويلة الأمد
32.01	128500	26.33	133000	إجمالي الخصوم
%100	401500	%100	448000	جمالي الخصوم و حق الملكية

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على المصدر (عدنان هاشم السامرئي، الإدارة المالية دار

زهران، عمان، الاردن، 1997، ص96)

وعلى ضوء النتائج الواردة في المثال السابق يمكن التعرف على التوزيع الهيكلي لفقرات الميزانية الختامية وبنفس الأسلوب يمكن التعرف على التوزيع الهيكلي لفقرات أي قائمة مالية كأن تكون حساب المتاجرة، التشغيل، الأرباح والخسائر، قوائم الكلفة وغيرها أيضا .

ثانيا: التحليل الأفقي

حيث يتم دراسة حركة بند معين أو عدة بنود على مدار عدة فترات مالية للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة البند أو معدل التغير على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة¹.

يعني التحليل الأفقي بمقارنة الأرقام والبيانات الواردة في القوائم المالية لمؤسسة ما مع بعضها ولعدد من الفقرات المالية المتتالية، لخصر وتحديد الفروق والتغيرات التي تطرأ على تلك الأرقام و البيانات من فترة مالية لأخرى للاستفادة من المؤشرات التي توضح من جراء تلك المقارنة في عملية اتخاذ القرار، وهذا وتعتمد الفترة المالية الأولى كسنة أساس، وتحتسب نسب التغير لأي فقرة من الفقرات المالية الواردة في القوائم المالية وفقا للمعادلة التالية²:

$$\text{نسبة التغير} = \frac{\text{القيمة وفق آخر فترة} - \text{القيمة وفق السنة الأساس}}{\text{القيمة وفق السنة الأساس}} \times 100\%$$

القيمة وفق السنة الأساس

ومن ثم يقوم المحلل بإعطاء التفسير الواقعي لتغيرات التي تطرأ سواء بالإيجاب أو السلب مع توضيح المبررات لذلك ويرفع التوصيات المناسبة التي تساعد في عملية اتخاذ القرار .

1مطر، محمد، مرجع سابق، ص24 .

2عدنان هاشم السامرئي، مرجع سابق، ص ص 93-95.

المثال التالي والذي يوضح الأرقام والبيانات المحاسبية الواردة في الميزانية العمومية (الختامية) لأحد المؤسسات ولفترتين ماليتين متتاليتين يبين كيفية استخدام التحليل الأفقي في تحليل البيانات المحاسبية من خلال استخلاص للنسبة المئوية لفقرات تلك البيانات وبالشكل التالي :

الجدول رقم (2-1): التحليل الأفقي للميزانية العمومية كما في N+1/N.12.31

التحليل الأفقي المفروقات		N+1	N.12.31	البيان
نسبة المئوية %	قيمة (المبلغ)			
الصفري	الصفري	50000	50000	الأصول الثابتة:
12.5	5000	45000	40000	أراضي مباني
11.11	20000	200000	180000	آلات ومعدات
(6.66)	(5000)	(80000)	(75000)	يطرح محصص الإهلاك
10.25	20000	215000	195000	مجموع الأصول الثابتة
-----	-----	-----	-----	الأصول المتداولة:
14.28	5000	40000	35000	أوراق مالية
25	20000	100000	80000	مصاريف مدفوعة مقدما
10.29	7000	75000	68000	مخزون سلعي
36	4500	8000	12500	ذمم مدينة
9.09	1000	10000	11000	نقد
12.38	26500	233000	206500	مجموع الأصول المتداولة
				الخصوم وحق الملكية
				حق الملكية :
الصفري	الصفري	165000	165000	الأسهم
38.88	42000	150000	108000	أرباح محتجزة
15.38	42000	315000	273000	مجموع حق الملكية
				الخصوم المتداولة :
23.33	(7000)	23000	30000	أوراق الدفع
11.11	5000	50000	45000	دائنين
2.5	2000	10000	8000	مصاريف مستحقة
14.75	4500	35000	30500	إيرادات مستلمة نقدا
3.50	4200	133000	128500	إجمالي الخصوم

الخصوم طويلة الأمد:	15000	15000	الخصوم طويلة الأمد
القروض طويلة الأمد	15000	15000	القروض طويلة الأمد
مجموع الخصوم المتداولة	118000	113500	مجموع الخصوم المتداولة
إجمالي الخصوم و حق الملكية	448000	401500	إجمالي الخصوم و حق الملكية
الصفحة	الصفحة	الصفحة	الصفحة
3.96	4500	118000	113500
11.58	46500	448000	401500

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على المصدر (عدنان هاشم السامرئي، الإدارة المالية دار

زهرا، عمان، الاردن، 1997، ص 97)

ومن خلال هذه الأرقام الواردة في الحقل الفقر وقات كقسم ونسب مئوية يمكن استخلاص بعض المؤشرات التي تساعد في توضيح الوضع المالي للمؤسسة وتساهم في اتخاذ العديد من القرارات المالية أيضا كذلك يمكن عمل قوائم مالية أكثر من فترتين مائتين لتتبع التطورات الحاصلة في الفقرات الواردة في تلك القوائم المالية لتلك الفقرات المالية وقياس تطور نشاط المؤسسة .

وهذا ويتضح بان التحليل الأفقي يؤشر الاتجاهات المهمة لتلك الفقرات التي تشكل عناصرها القوائم المالية أي انه يشكل دراسة اتجاهية ، لذا فقد اعتمد العديد من المشاريع الاقتصادية هذا النوع من التحليل لأهميته وبدأت بوضع جداول ورسوم بيانية توضح المؤشرات التي تفرزها التحليل الأفقي للأرقام و البيانات التي ترد في القوائم المالية و لفترات زمنية طويلة كأن تكون خمس أو عشر سنوات ولا يخفي ما لهذا النوع من التحليل من تأثير على الصعيدين الداخلي للمؤسسة أو الصعيد الخارجي أي للجهات الخارجية ذات العلاقة والاهتمام بنشاط المؤسسة ما .

ثالثا: التحليل بدراسة التوازنات المالية

يعتبر التحليل المالي من ذلك التقابل القيدي و الزمني بين الموارد المالية للميزانية من جهة و استعمالها من جهة أخرى ، بالتالي فإن تحقيق التوازن المالي يتطلب أن تكون الأموال الدائمة كافية لتغطية الأصول الثابتة ، كما يجب أن يتم تمويل الأصول المتداولة بواسطة الديون القصيرة الأجل، وحتى تشهد المؤسسة توازنا ماليا يجب أن يتحقق ذلك المدى الطويل و القصير و الحالي .

1- التوازن على المدى الطويل: ¹ لدراسة التوازن على المدى الطويل نستخدم مؤشر رأس المال العامل

¹ ناصر داداي عدون , مرجع سابق , ص 44-48.

1-1- تعريف رأس المال العامل: يمثل الفرق بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة كما يعد مقياسا لدرجة الثقة في مقدرة الأصول المتداولة على الوفاء بالديون قصيرة الأجل ، و يستعمل أيضا من قبل الدائنين كمقياس لمعرفة مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الدائنين عندما يحين موعد السداد ويمكن التعبير عنه بإحدى العلاقتين التاليتين:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

أو:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون القصيرة الأجل}$$

1-2- أنواع رأس المال العامل: و تتمثل فيما يلي:

رأس المال العامل الخاص: وهو مقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة وبحسب بالعلاقة

التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

إن وجود أموال خاصة كافية لتغطية الأصول الثابتة سيمكنها من التقليل من الديون طويلة الأجل

رأس المال العامل الإجمالي: وهو مجموع الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة وبالتالي فهو يحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي): و هو إجمالي الديون طويلة و قصيرة الأجل و يحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الخارجي} = \text{الديون طويلة الأجل} + \text{الديون قصيرة الأجل}$$

1-3- حجم رأس المال العامل: إن حجم رأس المال العامل يختلف باختلاف المؤسسات في نفس القطاع و من

قطاع لآخر، فيكون غالبا أقل حجما في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية لكن سواء في الأولى أو الثانية

يجب أن يكون رأس المال العامل الصافي أكبر من الصفر و الذي يعني أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة

وهذا معناه أن جميع عناصر الأصول الثابتة تمول عن طريق الأموال الدائمة أو أنه يمكن للأصول المتداولة أن تغطي

الديون قصيرة الأجل مع وجود فائض يتمثل في رأس المال العامل الصافي.

2- التوازن على المدى القصير: لدراسة التوازن على المدى القصير نستخدم مؤشر الاحتياج في رأس المال العامل

، فالمؤسسة في دورة نشاطها عليها أن تغطي مخونها و مديونياتها (احتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل و إن كان

هناك فرق موجب بين الطرفين أي أكبر من الصفر فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى و هي تسمى

بالاحتياجات في رأس المال العامل و يجب التنبيه أن القيم الجاهزة لا تعتبر من احتياجات الدورة، وكذلك السلفيات

المصرفية و هي ديون سائلة مدتها قصيرة جدا فهي لا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها تفترض غالبا في آخر الدورة للتسوية و بالتالي نجد أن¹:

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + القيم المحققة) - (الديون القصيرة الأجل - السلفيات المصرفية)

3- التوازن على مستوى السيولة (التوازن الحالي): يستعمل لدراسة التوازن الحالي، إذ يمكن تعريف خزينة المؤسسة بأنها مجموعة الأموال التي في حوزتها لمدة دورة استغلالية و هي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما يستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة بمعنى أنه كلما كانت الخزينة موجبة أي أكبر من الصفر حققت المؤسسة سيولة زائدة يجب استثمارها في دورة الاستغلال للحصول على عوائد بدلا من تركها مجمدة أما إذا كانت الخزينة سالبة معناه أن المؤسسة تقوم بتغطية جزء من القيم المحققة بواسطة السلفيات المصرفية و الذي يعتبر خطر لأن القيم المحققة تستغرق وقتا لتتحول إلى سيولة، ويمكن حسابها بطريقتين:²

الخبزينة = القيم الجاهزة - السلفيات المصرفية

أو:

الخبزينة = رأس مال العامل - الاحتياج في رأس المال العامل

رابعا: التحليل بدراسة النسب المالية

تنبع أهمية النسب المالية من أن أي رقم من أرقام القوائم المالية المختلفة سواء كانت قائمة المركز المالي أو الدخل ليس له دلالة معينة ومعنى واضح بحد ذاته إلا إذا قورن بغيره من الأرقام فملا قيمة القروض طويلة الأجل كرقم بحد ذاته ليس له أي دلالة و لكن إذا نسب أو قورن برقم (قيمة) مجموع الأصول عند ذلك يصبح لهذا الرقم معنى معين إذ من خلال هذه النسبة نستنتج مدى مساهمة القروض طويلة الأجل في تمويل الأصول.³

وبالتالي فإن النسبة المالية هي علاقة بين رقمين و ناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة و التي تسمى النسبة المرجعية⁴، يمكن تصنيف النسب المالية وفقا للنشاط المراد تقييمه إلى ما يلي نسب السيولة، نسب الهيكل المالي، نسب النشاط و أخيرا نسب المردودية.⁵

¹ ناصر دادى عدون، المرجع السابق، ص 50

² نفس المرجع، ص 51.

³ رشاد العصار وآخرون، الإدارة و التحليل المالي، دار البركة، الأردن، بدون سنة نشر، ص 189.

⁴ عبد الغفار حنفي و رسمية زكى قرياقص، أساسيات التحليل المالي و دراسة الجدوى، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 76

⁵ ناصر دادى عدون، التحليل المالي، مرجع سابق، ص 52.

أولاً: نسب السيولة : تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة و الذي يعبر عادة عن مدى قدرتها على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل ،ومن أهم هذه النسب نجد¹ .

نسبة سيولة الأصول : بمقارنة الأصول المتداولة مع إجمالي الأصول المتداولة مع إجمالي الأصول تبين مدى للسيولة أصول المؤسسة و بالتالي فإن:

$$\text{سيولة الأصول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

فكلما كانت هذه النسبة أكبر من 0.5 فهذا يدل على الحالة الجيدة بالنسبة للمؤسسة لكن ارتفاع هذه النسبة في المؤسسة الصناعية يدل ذلك على أن هناك استثمار مستهلك أي قديم، وهو غير جيد لها مما يؤثر على مردودية المؤسسة بالسلب ،فمن الأحسن أن تكون هذه النسبة أقل من 0.5 في المؤسسة الصناعية حتى يدل ذلك على ارتفاع الاستثمارات خاصة عند حدوثها و بالتالي تحسن مردودية المؤسسة .

نسبة السيولة العامة: و تحسب كالتالي:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 1 أي تحقق رأس المال العامل الصافي ، و إذا تساوت هذه النسبة مع 1 فهذا يعني أن المؤسسة لديها رأس المال العامل الصافي معدوم ،أما إذا كانت أقل من 1 فهي في حالة سيئة أو خطيرة و عليها أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة أو رأس المال الخاص أو تخفيض ديونها القصيرة وزيادة أموالها المتداولة

3- نسبة السيولة الحالية: تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \frac{\text{القيمة الجارية}}{\text{الديون قصيرة}}$$

¹ نفس المرجع السابق، ص 57-56.

بواسطة هذه النسبة نقارن بين السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت (القيم الجاهزة) و بين الديون قصيرة الأجل، فيجب أن تكون هذه النسبة أقل من 1 أي لا تترك أموال سائلة بدون استعمالها في أصول أخرى لتحقيق مردود من ورائها وحدود هذه النسبة ما بين 0.2 و 0.3.

ثانيا: نسب الهيكل المالي: هذه المؤشرات تقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويلها العام ومن أهم هذه النسب نجد¹:

1- نسبة التمويل الخارجي للأصول: (نسبة القابلية والتسديد أو نسبة المديونية) و تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي للأصول} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}} = \frac{\text{ديون الأطيول الأجل} + \text{ديون قصيرة الأجل}}{\text{مجموع}}$$

و تظهر هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي، و اتجاه هذه النسبة للارتفاع يعني تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي وبالتالي ازدياد عبئ الفوائد، حيث ارتفاع هذه النسبة بشكل يزيد عن 0.5 يعتبر مؤشر سلبي لأنه يفقد المؤسسة استقلالها المالي.

2 - نسبة التمويل الداخلي للأصول: (نسبة الاستقلالية المالية): و تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الداخلي للأصول} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

و تظهر هذه النسبة التمويل الداخلي (الذاتي) للأصول و ارتفاع هذه النسبة مؤشرا إيجابيا على وضع المؤسسة المالي، حيث يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 0.5 حتى تستطيع المؤسسة أن تتعامل بمرونة مع الدائنين، من خلال الحصول على قروض التي تحتاجها وتسديد الديون.

3- نسبة تمويل الأصول الثابتة: (نسبة التمويل الدائم، نسبة الاستثمارات) تحسب كالآتي:

$$\text{نسبة تمويل الأصول الثابتة} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{صافي الأصول الثابتة}}$$

¹ منير شاكر محمد و آخرون، مرجع سابق، ص 55-61.

إذا كانت هذه النسبة أقل من 1 فهذا يعني أن جزءاً من الأصول الثابتة يمول بديون قصيرة الأجل، وهذا مؤشر سلبي على المؤسسة أما إذا كانت النسبة أكبر من 1 فهذا يشير إلى وجود رأس المال العامل.

4- نسبة التمويل الداخلي للأصول الثابتة: (نسبة التمويل الخاص) تحسب كالاتي:

$$\frac{\text{الأموال المتاحة}}{\text{صافي الأصول}} = \text{نسبة التمويل الداخلي للأصول}$$

حيث ارتفاع هذه النسبة يشير إلى استقلالية المؤسسة لأنها تظهر مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة من الأموال الخاصة و بالتالي ارتفاع النسبة عن 1 يدل على وجود رأس المال العامل، معناها أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة بأموالها الخاصة مع بقاء فائض يمكن أن يغطي به فوائد القروض.

ثالثاً: نسب النشاط: تقيم لنا هذه النسب مدى نجاح المؤسسة في إدارة الخصوم و الأصول حيث تساعد على كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول و الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، وبالتالي تحقيق أكبر عائد ممكن من المبيعات حيث يجب مقارنة هذه المعدلات في المؤسسة مع المعدلات لمؤسسات أخرى لنفس الصناعة ومن النسب نجد:¹

1 - معدل دوران المخزون (البضاعة): ويحسب كالاتي:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{معدل رصيد البضاعة}}$$

بجيث أن:

$$\text{معدل رصيد البضاعة} = \frac{\text{مخزون أول مدة} + \text{مخزون آخر مدة}}{2}$$

هذا المقياس يساعد على معرفة سرعة تدفق الأموال خلال المخزون السلعي و مدى حداثة المخزون وقدمه وقيمة معدل الدوران يعطينا فكرة عما إذا كان المخزون مناسباً أو أقل أو أكثر من اللازم و ذلك بالنسبة لحجم مبيعاتنا، حيث كلما كان معدل دوران المخزون مرتفعاً كلما دل ذلك على أن المؤسسة ذات كفاءة عالية في تحويل مخونهاً إلى سيولة عن طريق بيعها كما أن ارتفاع هذا المعدل هو أيضاً دليل و مؤشر لارتفاع جودة المخزون المحتفظ به ويمكن حساب فترة الاحتفاظ بالمخزون كالاتي:

¹ عبد الحكيم كراجه، الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 173-176.

$$\frac{360 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران المخزون}} = \text{فترة الاحتفاظ بالمخزون}$$

بحيث تقيد هذه النسبة في التعرف على عدد الأيام التي تحتاجها المؤسسة لبيع البضاعة، وكذلك عدد الأيام التي تبقى فيها البضاعة مخزنة.

2- معدل دوران الذمم المدينة: (معدل دوران الزبائن) وتحسب بالعلاقة التالية

$$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رصيد المدينين}} = \text{معدل دوران الذمم المدينة}$$

و الغرض منه قياس سيولة الذمم أي قدرة المؤسسة على تحصيل ذممه من الزبائن و أوراق القبض وكذا الزبائن المشكوك فيهم حيث كلما زاد معدل دوران الذمم المدينة كلما كان ذلك مؤشرا جيدا و يمكننا حساب مدة التحصيل ما بين تاريخ البيع بأجل تاريخ التسديد نقدا حيث :

$$\frac{360 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران الذمم المدينة}} = \text{مدة تحصيل الذمم المدينة}$$

فكلما انخفضت هذه المدة كلما دل ذلك على أن المؤسسة تحصل ديونها بسرعة و تعيد استثمارها مرة أخرى وهو ما يحسن سيولة المؤسسة و يقلل حاجتها إلى التمويل الخارجي و كذلك يدل على كفاءة نشاطها التسويقي لأنها لا تضطر إلى منح فترة طويلة الائتمان للمدينين .

3- معدل دوران الذمم الدائنة: (معدل دوران الموردين) يتم حسابه بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رصيد}} = \text{معدل دوران الذمم الدائنة}$$

$$\frac{360 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران الذمم الدائنة}} = \text{مدة تسديد الذمم الدائنة} \quad \text{حيث أن:}$$

يقيس هذان المعدلان مدى نجاح تحقيق الملائمة بين سياستي البيع و الشراء حيث كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة و زادت مدة تسديد الذمم الدائنة كلما كان ذلك مؤشرا على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المؤسسة في زاوية السيولة، ويجب أن نقارن هذه المدة بمدة تحصيل الذمم المدينة، كلما كانت مدة تسديد الذمم الدائنة أكبر من مدة تحصيل الذمم المدينة كلما استطاعت المؤسسة تحصيل ذمها لمواجهة ديونها.

4- معدل دوران مجموع الأصول

يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

و تقيس هذه النسبة مدى استغلال مجموع الموجودات على اختلاف أنواعها في توليد المبيعات و ليس هناك معدل نمطي لجميع المؤسسات فهو يختلف من صناعة لأخرى فيمكن مقارنة هذا المعدل للمؤسسة مع معدل الصناعة، فإذا أوجد أن هذا المعدل للمؤسسة أعلى بكثير من معدل الصناعة التي تنتمي إليها، فإن ذلك يشير إما إلى نقص الاستثمار في الأصول أو الاستغلال الكبير لهذه الأصول و العكس صحيح.

رابعاً: نسب المردودية (الربحية): تبقى ربحية أو مردودية المؤسسة الهدف الأسمى و الأخير الذي تريد المؤسسة الاقتصادية تحقيقه، و في العادة تستخدم عدة مقاييس للربحية و ذلك لأن ربحية المؤسسة تتوقف على عدد كبير من السياسات المالية و التشغيلية، كما أن طبيعة الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة و الطرق المحاسبية التي تستخدمها تؤثر في مقياس الربحية المستخدم إلا أننا سنعرض بعض المؤشرات التي تقيس لنال الربحية، و التي نستطيع القول أنها تعطينا الصورة المقبولة الواضحة عن وضعية الربحية في المؤسسة .

ولا يمكن الحكم على هذه المؤشرات إلا بمقارنتها مع نسب السنوات السابقة أو مع نسب المؤسسات المماثلة و من هذه المؤشرات نجد¹

1- معدل العائد على الأموال الخاصة (نسبة المردودية الحالية و الصافية): تحسب كالتالي:

$$\text{معدل العائد على الأموال الخاصة} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{الأموال}}$$

و تقيس هذه النسبة مدى قدرة ونجاح الإدارة في تعظيم العائد الخاص بالمستثمرين فهي تعبر عن مردودية الدينار الواحد المستثمر، فكلما زادت هذه النسبة عن 1 دلت على كفاءة المؤسسة في استغلال أموالها.

2- نسبة ربحية المبيعات (نسبة المردودية التجارية): تحسب كالتالي:

$$\text{نسبة ربحية المبيعات} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

تعبر هذه النسبة عن مردودية الدينار الواحد من المبيعات أي تعبر عن الأرباح المحققة من نشاط المؤسسة التجاري وكلما ارتفعت هذه النسبة أعتبر ذلك مؤشراً إيجابياً للمؤسسة .

3 - نسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول: (معدل العائد على الأموال المستثمرة): تحسب كالتالي:

¹ رشاد العصار و آخرون، مرجع سابق، ص ص 220-222.

$$\text{نسبة ربحية المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الاصول}}$$

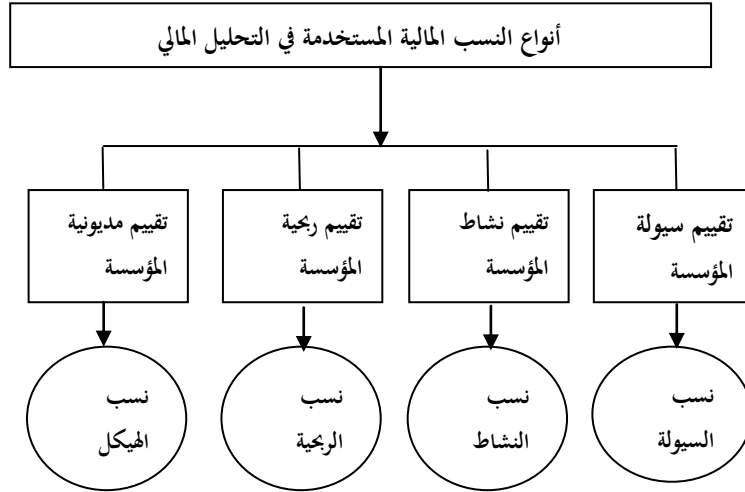
تقيس لنا هذه النسبة مدى ربحية المؤسسة ككل ، حيث تأخذ بعين الاعتبار صافي الربح مع كل أصول المؤسسة و التي تعني مجموع الأموال المستثمرة، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك إيجابيا لكن من الأحسن أن يتم استخدام متوسط رأس المال المستثمر لأن الأموال المستثمرة في بداية الفترة المالية تختلف عن الأموال المستثمرة في نهاية الفترة المالية، و الأرباح هي نتيجة النشاط من بداية الفترة المالية إلى نهايتها و بالتالي تصبح النسبة كما يلي ¹:

$$\text{معدل العائد على الأموال المستثمرة} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{متوسط رأس المال المستثمر}}$$

$$\text{حيث:} \quad \text{متوسط رأس المال المستثمر} = \frac{\text{رأس المال أول المدة} + \text{رأس المال آخر المدة}}{2}$$

و يمكن تلخيص أنواع النسب المالية في الشكل التالي:

الشكل (1-2): أنواع النسب المالية



المصدر: دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص 83.

¹ منير شاكر و آخرون، مرجع سابق، ص 69.

خامسا: تحليل التعادل (نقطة التعادل)¹

أصبح الاعتماد على الأساليب الكمية في التخطيط ضرورة يملئها التطور العلمي للوصول إلى أفضل النتائج وتعتبر نقطة التعادل من أحد الأساليب التخطيطية، التي تستخدم التحليل الرياضي، والتي يكون فيها حجم إيرادات المؤسسة مساويا تماما لمجموع التكاليف التي أنفقتها المؤسسة لتحقيق ذلك الحجم من الوحدات.

وهي بذلك توضح العلاقة بين التكاليف والإيرادات والربح الممكن تحقيقه في مستويات بيع مختلفة .

والغرض الأساسي من استخراج نقطة التعادل للتعرف على اثر التغيرات العاملة في كل من المصاريف الثابتة

والمتغيرة وكميات المبيعات وسعر البيع على أرباح المؤسسة، وبذلك فإن نقطة التعادل تكون على جانب كبير من الأهمية في عملية التخطيط المالي للمؤسسة .

أولاً: الفروض الأساسية لنقطة التعادل

لا بد من الإشارة في هذا المجال لبعض الفرضيات الأساسية التي تعتمد عند استخراج نقطة التعادل وهي.

سهولة التمييز بين الكلفة الثابتة والكلفة المتغيرة .

ثبات سعر البيع للوحدة ضمن المدى الملائم .

قيام المؤسسة ببيع منتج واحد، وفي حال تعدد المنتجات يفترض ثبات المزيج .

تساوي أو تقارب حجم المبيعات مع حجم الإنتاج .

ثبات الكلفة المتغيرة للوحدة بغض النظر عن التغير في حجم الإنتاج ضمن المدى الملائم.

ثبات التكاليف الثابتة لمختلف أحجام الإنتاج ضمن المدى الملائم.

ثبات مستوى الإنتاجية للمؤسسة ضمن المدى الملائم.

ثبات أسعار عوامل الإنتاج عند تغير حجم الإنتاج .

وبالرغم من عدم قبول بعض الفرضيات الواردة أعلاه على الأقل في المدى البعيد إلا أن نقطة التعادل تبقى

أسلوب جيداً في تحليل العلاقة بين التكاليف والإيرادات و الربح .

ثانياً: طرق استخراج نقطة التعادل

هناك مجموعة من الطرق يمكن بواسطتها استخراج نقطة التعادل ومن أهمها:

طريقة المعادلات الحسابية:

تعتمد هذه الطريقة على المعادلات التالية.

سعر البيع للوحدة × عدد الوحدات المباعة = التكلفة المتغيرة للوحدة × عدد وحدات المباعة + التكلفة الثابتة .

طريقة المساهمة الحدية :

¹ عدنان هاشم السامرائي، نهرجع سابق، ص 113-116.

تستخدم هذه الطريقة مفهوم المساهمة الحدية، الذي يمثل الفرق بين سعر البيع للوحدة والتكلفة المتغيرة لها المتمثل بالمعادلات التالية:

$$\text{نقطة التعادل بالوحدات} = \frac{\text{الربح المطلوب} + \text{التكلفة الثابتة}}{\text{المساهمة الحدية للوحدة الواحدة}}$$

$$\text{نقطة التعادل بالمبلغ} = \frac{\text{الربح المطلوب} + \text{التكلفة الثابتة}}{\text{النسبة المساهمة}}$$

$$\text{حيث أن} \quad \text{المساهمة الحدية} = \frac{100\% \text{ للإجمالي المساهمة الحدية للوحدة}}{\text{سعر بيع}}$$

$$\text{أو أن} \quad \text{نسبة المساهمة الحدية} = \frac{\text{التكاليف المتغير - المبيعات}}{\text{المبيعات}}$$

$$= 1 - \frac{\text{التكاليف المتغيرة}}{\text{المبيعات}}$$

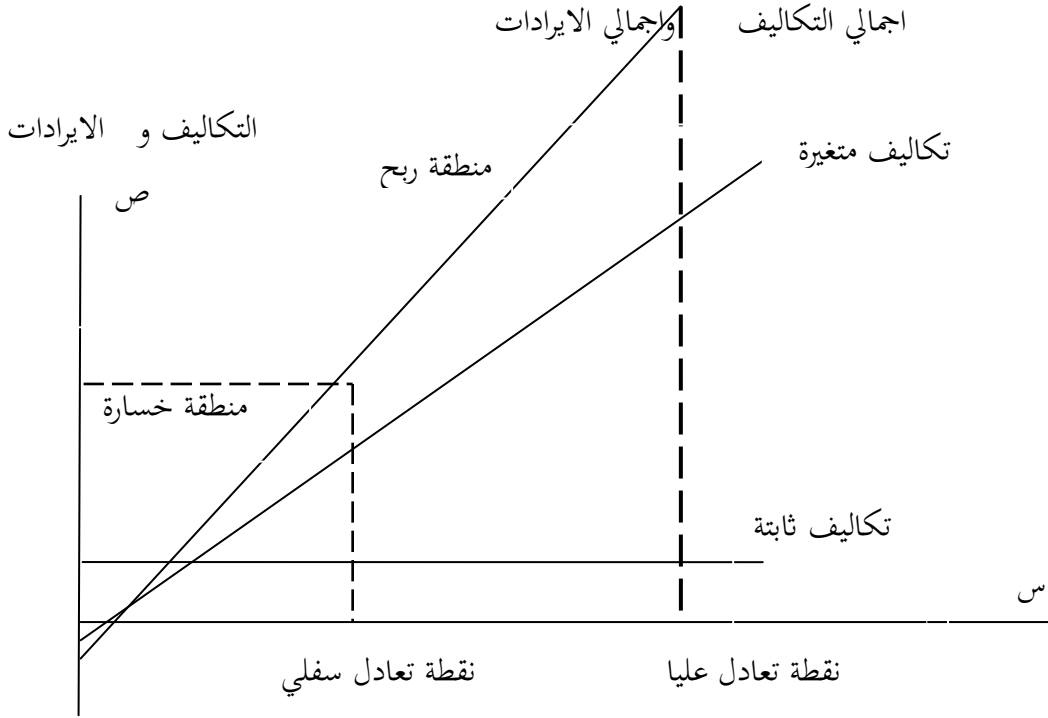
وبذلك نستخرج نقطة التعادل باستخدام نسبة التكاليف المتغيرة وفق المعادلة التالية :

$$\text{نقطة التعادل بالمبلغ} = \frac{\text{الربح المطلوب} + \text{التكلفة الثابتة}}{\text{المتغيرة}}$$

طريقة الرسم البياني :

ويتم استخراج نقطة التعادل في هذه الطريقة باستخدام المحورين السيني (الذي يمثل عدد الوحدات) والصادي (يمثل المبالغ) وبتثبيت عدد من النقاط داخل المحورين يتم تحديد خطوط التكاليف و الإيرادات وتمثل نقطة التقاء خط إجمالي التكاليف مع خط الإيرادات نقطة التعادل المطلوبة، ألا أن العلاقة الواردة أعلاه علاقة خطية ضمن الفروض الواردة سابقا، غير أن الواقع لا يسمح باستمرار العلاقة الخطية إذ عندما تصل السلعة التي يتعامل بها المؤسسة حد الإشباع تبدأ الإيرادات بالانخفاض والتكاليف الارتفاع وذلك لعدم إتساع القاعدة الاستهلاكية للسلعة الأمر الذي يوجب على المؤسسة إعادة تنظيم نشاطاتها، يتضح من ذلك وجود أكثر من نقطة تعادل واحدة وهذا ما يوضحه الشكل التالي.

شكل (1-3) نقطة التعادل في حالة وجود علاقة غير خطية



مصدر: عدنان هاشم السامرائي، مرجع سابق، ص 116.

المطلب الثاني: اختيار المعايير

وأخيراً تقابلنا مشكلة اختيار المعيار التي نستخدمها للمقارنة مع النسب المالية الخاصة بمؤسسة معينة، فإذا وجدنا مثلاً أن نسبة التداول لمؤسستين هي 2.5 : 1 فما معنى ذلك؟ هل هذه النسبة مرتفعة جداً أو منخفضة للغاية؟ لا يمكن الإجابة على هذه الأسئلة بمجرد النظر إلى النسب التي وصلنا إليها . ولكن من الممكن الإجابة عنها، ولو إلى حد ما، لو تمكنا من مقارنة هذه النية من النسب مع معايير أو مستويات نمطية متفق عليها، يضاف إلى ذلك أن وجود مثل هذه المعايير يبين لنا النقاط التي ينبغي التعمق في دراستها، فلو ظهر اختلاف كبير بين النسبة و المعيار، كان معنى ذلك وجود تغيرات غير عادية تستلزم المزيد من الدراسة والتحليل . وهناك مصدران رئيسيان للمعايير هما¹: (1) معايير الصناعية، (2) معايير التاريخية، ويجب استخدام كليهما كلما أمكن ذلك .

¹ احمد توفيق جبل، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة نشر، ص 132-134.

أولاً: معايير صناعية

يمكن مقارنة النسب المالية الخاصة بمؤسسة معينة مع النسب المؤسسات الأخرى التي من نفس الحجم و المنتمية إلى نفس الصناعة، ومثل هذه المقارنات يجب القيام بها بكل دقة وعناية، فنظرا لانتشار التنوع بين معظم المؤسسات، أصبح من الصعب تحديد الصناعة المعينة التي تنتمي إليها المؤسسة، وفي نفس الوقت من الضروري جدا تصنيف المؤسسات تصنيفا صحيحا على أساس الصناعات المختلفة، وذلك لأن النسب المالية الخاصة بالصناعات المختلفة تختلف اختلافا كبيرا، وحتى داخل الصناعة الواحدة نجد اختلافا ملحوظا بين نسب المؤسسات تبعا لحجم المؤسسة وما تقدمه من خدمات، ولو نظرنا إلى المؤسسات الصناعية معينة لوجدنا باستمرار أن بعض أنواع الاختلاف، ومثال ذلك: الحجم، شروط الإئتمانية الذي تمنحه أو تحصل عليه، نوع العملاء، نظم التكاليف و المحاسبة..... الخ .

ومثل هذه الاختلافات بين الصناعات وأيضا بين المؤسسات داخل الصناعة الواحدة تبين لنا بوضوح مدى خطورة استخدام بعض القواعد العامة—مثل نسبة التداول 1:2—كمعايير عند تقييم مركز المؤسسة، فكل مؤسسة في أي صناعة لها ظروفها الخاصة ومن ثم تعتبر إلى حد ما فريدة من نوعها، والمقارنة مع النسب الصناعية في الحقيقة الأمر تقدم إطارا عاما للتحليل، ولكن بالرغم من ذلك، فإن الاختلافات الملحوظة بين نسب المؤسسة وبين المتوسط الخاص بالمؤسسات المماثلة داخل نفس الصناعة يخدم خدمة كبيرة عن طريق إثارة الأسئلة المتعلقة بمدى مناسبة السياسات التي تؤثر على النسب موضع الدراسة، حتى ولو ظهر فيما بعد وجود أسباب معقولة لهذه الاختلافات .

ثانياً: المعايير التاريخية

أما المعيار الثاني الذي ينبغي على المدير المالي استخدامه لتحليل المركز المالي للمؤسسة، فهو النسب المالية للسنوات الماضية، ومثل هذه المقارنة على جانب كبير من الأهمية لأنه لا يتوقع من أي مؤسسة أن تقدم نسبيا مالية تعادل النسب المتوسطة لكل شركات الصناعة المعينة، فنحن في حاجة إلى نسب تعكس حجم وعمر المؤسسة المعينة حتى يمكننا معرفة ما إذا كان مركزها المالي يتحسن أو يسوء، ويلاحظ أن هذا المدخل أيضا لا يخلو من العيوب، وذلك بسبب احتمال تغير حجم وعمر المؤسسة وطبيعة عملها بمرور الوقت، ولكن مثل هذه التغيرات التي تحدث يمكن أخذها في الحسبان عند القيام بالمقارنات، فإن هذا العيب لا يلغي الفائدة التي يمكن الحصول عليها من وراء استخدام المعايير التاريخية .

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة طبيعة التحليل المالي و تطوره التاريخي، بحيث تطرقنا إلى عرض مختلف الأطراف المستفيدة منه وكذا دوره في تحديد مدى كفاءة المؤسسة في المحافظة على أموالها وقدرتها على تنميتها ، كما تطرقنا إلى مقومات التحليل المالي ومنهجيته ، وتعرفنا على ابرز أدوات التحليل المالي حيث تبين أن أداة التحليل المالي لا يمكن أن تشمل جميع أغراض، وجاء تعدد أدوات التحليل لتعدد البيانات المالية ، إذ بإمكان استخدام أكثر من أداة تحليلية للوصول إلى دلالات حول البيانات المدروسة، وان تعددها يعزز من نتائج التحليل، ومنه نستطيع القول أن أدوات التحليل المالي هي العمود الفقري للتحليل المالي.

و لتعميق الفهم أكثر و إبراز مدى فعالية أدوات التحليل المالي في زيادة المردودية الربحية لابد من دراسة التدفقات النقدية وهذا ما سنتناوله في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

تمهيد

تعتبر عملية التحليل المالي من احد أهم العمليات التي يركز عليها المدير المالي، حيث تشك محورا أساسيا لاتخاذ القرارات المالية المناسبة وضع الخطط الاستثمارية التي ينتج عنها التدفقات النقدية من تدفقات خارجة وداخلة. أما إدارة النقدية، التي تعمل من اجل الموازنة بين السيول والربحية، وفي الأخير ينظر هذا الفصل على أن قائمة التدفقات النقدية يمكن اتخاذها كأداة للتحليل، وكل هذا سيتم التطرق إليه في المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية التدفقات النقدية

- المبحث الثاني: إدارة النقدية

- المبحث الثالث: قائمة التدفقات النقدية أداة للتحليل

مبحث الأول: ماهية التدفقات النقدية

يتطرق هذا المبحث إلى فهم مختلف الجوانب التي يندرج ضمنها التدفق النقدي كالسيولة التي يتطلب توفيرها من أجل تنشيط دورة المشروع، وكذا الربحية التي يرجا منها تحقيق أكبر قدر من التدفقات النقدية، لذلك تطلب الفهم الجيد للإنفاق رأسمالي الذي يساعد على تحديد التكلفة و العائد من المشروع وتقييم الاستثمارات المقترحة .

المطلب الأول: السيولة والربحية

تسعى الإدارة المالية إلى الموازنة بين السيولة والربح والموازنة بينهما، كون الزيادة أو النقصان في أحدهما يؤثر تأثيراً عكسياً على الآخر، لذلك وجب فهم كل من السيولة والربحية وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

أولاً: السيولة :

1 - مفهوم السيولة :

عرفت السيولة بأنها، توفير الأموال الكافية لاحتياجات المؤسسة في كافة الأوقات والقدرة على سداد الالتزامات التي عليها، كما عرفت على أنها سرعة تحويل الموجودات إلى نقد من دون أن تتعرض الوحدة إلى أي خسائر وفي ظل من التأكد في الحصول على نقد¹.

تسعى الإدارة المالية جاهدة إلى توفير الأموال اللازمة لتحريك الدورة التشغيلية الاعتيادية في المشروع وسد الالتزامات المستحقة عليها في موعد استحقاقها بالإضافة إلى الاحتفاظ بنقد كافي لمواجهة الظروف التي قد تستوجب دفع مبالغ معينة بشكل طارئ، وهذا ما يطلق عليه هدف السيولة الذي يمثل المهمة الأساسية من مهمات الإدارة المالية نظراً لتأثير المباشر في حيات واستمرار المشروع ، يتضح من ذلك خطورة وأهمية القرارات المالية المتعلقة بكل من التدفق النقدي الداخل والتدفق النقدي الخارج إذ يمثلان حركة الأموال من وإلى المشروع و التي بموجبها تحدد الإدارة المالية مقدار الاستثمارات السائلة وشبه السائلة المتوفرة لديها وبالتالي تحدد حجم النشاط العام للمؤسسة، هذا وتؤثر على كل من التدفق النقدي الداخل والخارج للمشروع².

وعند النظر إلى السيولة من وجهة نظر إدارية فإنها تعد سياسة لأن قياس السيولة في هذه الحالة يعتمد على التنبؤ بالتدفقات النقدية الذي يستند إلى تقديرات على حسابات مالية بعينها وأما في الواقع هي ترجمة أساسيات تعيشها

¹ تانيا قادر عبد الرحمن، انوار ضياء عبد الكريم، غازي عبد العزيز، العلاقة بين السيولة كسياسة و الربح كهدف (دراسة تطبيقية في الشركة الوطنية لصناعات الأثاث المنزلي)، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، 2006م، المجلد 01 العدد 02، ص 55.

² عدنان هاشم السمراي، مرجع سابق، ص 85-86.

الإدارة في المستقبل الذي يعد عنه هذا البيان سواء ما تعلق بالتوسع أو توزيع الأرباح أو الإنتاج أو التسويق أو غير ذلك مما تراه الإدارة مناسباً¹.

ويلخص البعض مكونات السيولة في العناصر التالية:

أ. السيولة الحاضرة وتمثل في:

- النقدية بالعملة المحلية والأجنبية.

- الودائع لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى .

- الشيكات تحت التحصيل.

ب. السيولة شبه النقدية وتشمل الأصول التي يمكن تصفيتها (بيعها أو رهنها)، كأذون الخزانة والكمبيالات المخصصة، والأوراق المالية القصيرة الأجل.

2 - أهداف السيولة :

يمكن تحديد أهداف السيولة كالآتي²:

1 - فطرة المؤسسة على شراء مع حرية الاختيار بين الأصناف الملائمة ودفع المصاريف و الاستمرار في عملياتها التشغيلية.

2 - الاستفادة من الحصول على الخصم النقدي عندما يتم السداد في وقت مبكر.

3 - الاستفادة من التقلبات في الأسعار و استغلال الفرص وذلك عند حدوث انخفاض غير عادي في أسعار المواد التي تستخدمها المؤسسة الوفرة في التكاليف.

4 - بناء سمعة ائتمانية جيدة للمؤسسة لدى الدائنين و البنوك وذلك من خلال سداد الالتزامات في مواعيدها مما يمكن من الحصول على القروض من هذه الجهات وقت الحاجة إليها وبشروط ميسرة .

5 - مقدرة المؤسسة على التوسع والنمو.

6 - تمكن الوحدة لاقتصادية من مواجهة الانحرافات غير المتوقعة في التدفقات النقدية ومواجهة الالتزامات حسب

نوعها.

ثانياً: الربحية :

يتطلب هدف الربح في الإدارة المالية ترتيب وتنظيم مصادر واستخدامات الأموال بالطريقة التي تمكن من الحصول على شبه عائد على الأموال المستثمرة لا يقل عن شبه العائد الذي يمكن تحقيقه من الاستثمارات البديلة التي تتعرض

¹ تانيا قادر عبد الرحمن وآخرون، مرجع سابق، ص55.

² نفس المرجع، ص56.

لنفس الدرجة من الخطر¹، ولقد عرف ادم سميث الربح سنة 1886م بأنه ما يمكن استلامه فوراً من دون المساس برأس المال².

ويحدد الربح لدى المحاسبين بالزيادة في الإيرادات على التكاليف خلال مدة معينة أي أنه (الفائض من التكاليف)، ويتم تحديده وفق المعادلة التالية³:

الإيرادات - التكاليف = الربح

وبالرغم من ثبات هذه المعادلة في النظام المحاسبي والاقتصادي، الرأس مالي منه والاشتراكي، إلا أن محصلة الربحية تتغير تبعاً لتغير الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية الرأس مالية والاشتراكية وتأثير كل من الإيرادات و التكاليف بها وبالتالي نوع القواعد المحاسبية المتبعة، وهناك أسلوب آخر لتحديد الربح المحاسبي هو أسلوب فائض القيمة المؤسسة في مدتين مختلفتين بحيث يصبح الربح الفارق بين رصيد رأس المال أول ممددة وأخر مدة بشرط استثناء أي فرق بين القيمة الحالية للموجودات الملموسة وبين قيمتها الدفترية وفق الصيغة التالية :

الربح خلال المدة = قيمة الملكية نهاية المدة + قيمة الأصول الموزعة على المالكين خلال المدة - قيمة الموجودات التي ساهم بها المالكون خلال المدة - قيمة الملكية أول المدة⁴.

وقد أعتد المحاسبون نظريتين لتحديد صافي الربح الظاهر في كشف الدخل وهما نظرية صافي الربح الشامل و نظرية صافي الربح التشغيلي⁵.

1 - نظرية صافي الربح الشامل: يعني ذلك الربح المأخوذ من حساب الأرباح و الخسائر بعد أن تضمن ذلك

الحساب جميع مصروفات المؤسسة وجميع إيراداتها سواء تلك تخص نشاطها العادي أو غير العادي⁶.

2 - نظرية صافي الربح التشغيلي (العمليات) فيعني ذلك الربح الذي يتحقق من مقابلة إيرادات العمليات العادية

للمؤسسة مع مصروفاتها عن تلك العمليات ويعد هدف تحقيق الربح من الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة⁷.

¹ عدنان هاشم السمراي، مرجع سابق، ص88.

² تانيا قادر عبد الرحمن وآخرون، مرجع سابق، ص57.

³ عدنان هاشم السمراي، مرجع سابق، ص88.

⁴ نفس المرجع، ص ص 88-89.

⁵ نفس المرجع، ص89.

⁶ تانيا قادر عبد الرحمن وآخرون، مرجع سابق، ص57.

⁷ نفس المرجع، ص57.

المطلب الثاني: الإنفاق الرأسمالي وتحديد التدفقات النقدية:

يتمحور هذا المبحث حول الإنفاق الرأسمالي وأنواعه و الفروق بينها و كذا تحديد التدفقات النقدية من اجل تحديد وتقييم البدائل للإنفاق الرأسمالي.

أولاً: الإنفاق الرأسمالي:

ماذا يقصد بالإنفاق الرأسمالي؟ وكيف يمكن التمييز بين الإنفاقات التشغيلية Operating Expéditeurs و النفقات الرأسمالية Capital Expéditeurs؟ في حقيقة الأمر لا يوجد اختلاف من ناحية المفاهيم بين هذين النوعين من النفقات، فالمؤسسة تنفق الأموال على العمل و المواد على أمل تحقيق عائد ما على استثمارها و نفس الأمل بروادها عند إنفاق الأموال في سبيل الحصول على آلة جديدة أو مبنى إضافي. و لكن رغم التشابه فإننا نلاحظ اختلافا واحدا له وأهميته، فالعائدات التي تأملها المؤسسة من الإنفاق على الأجور و المواد ينبغي التحقق خلال الأسابيع القادمة، و بالتأكيد خلال فترة زمنية لا تزيد عن السنة، و بالعكس فإن المكاسب التي تتوقعها المؤسسة من استثماراتها في الآلة الجديدة أو المبنى الإضافي ستأتي خلال فترة زمنية أطول تتكون من سنوات متعددة، و بالتالي فان الاختلاف الوحيد بين الإنفاق التشغيلي و الإنفاق الرأسمالي هو الوقت¹.

1 - مفهوم الإنفاق الرأسمالي:

يقصد بالإنفاق الرأسمالي استثمار الأصول تستخدمها المؤسسة لفترات زمنية طويلة، ومن ثم فبالرغم من أن الاتفاق الاستثماري قد يحدث في الفترة الحالية، إلا أن المكاسب التي تحققها و الآثار المترتبة به تستمر لفترة طويلة².

المقصود من الإنفاق الرأسمالي هو استثمار الأموال في الأصول و تستخدمها المؤسسة لفترات زمنية طويلة، ومن ثم فبالرغم من إن الإنفاق قد يحدث في الفترة الحالية إلا أن المكاسب التي يحققها و الآثار المترتبة عنه تستمر لفترات زمنية طويلة أيضا، وهذا هو ما يميز الإنفاق الرأسمالي عن الإنفاق الجاري. فرغم أن كليهما يمثل استثمارا للأموال إلا أن الإنفاق التشغيلي تقتصر آثاره على الفترة الحاضرة و لا يمتد لسواها³.

2 - أنواع الإنفاق الرأسمالي:

يتخذ الإنفاق الرأسمالي أشكال متعددة، لكن القرارات المتعلقة به يمكننا تصنيفها بصفة عامة إلى ثلاثة أقسام

هي⁴:

¹ جميل احمد توفيق، مرجع سابق، ص ص 196-197.

² عبد الغفار حنفي ورسمية زكى قرياقص، مرجع سابق، ص 43.

³ جميل احمد توفيق، مرجع سابق، ص ص 197-198.

⁴ نفس المرجع، ص 197.

1. قرارات تنطوي على الحصول على أصول جديدة لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.

2. قرارات تنطوي على استبدال الأصول الثابتة المستهلكة.

3. قرارات تنطوي على إحلال الآلات و معدات حديثة تكنولوجيا محل أخرى متقدمة أقل كفاءة.

و اتخاذ مثل هذه القرارات في المؤسسة يؤثر بطريقة مباشرة على ربحيتها. فالنوع الأول من القرارات السابقة يؤدي إلى زيادة الإيرادات، بينما النوع الثاني يعمل على الاحتفاظ بالمستوى الحالي لها نظرا لبقاء الطاقة الإنتاجية على حالتها الأولى، أما النوع الثالث فيهدف إلى زيادة الأرباح عن طريق تخفيض عناصر التكاليف إلى أدنى حد ممكن من ثبات حجم الإنتاج و المبيعات

و بالإضافة إلى الأنواع السابقة من الإنفاق الرأسمالي و التي يمكن تحديد العائد منها تحديدا كميما توجد أنواع أخرى من الإنفاق الرأسمالي يصعب تقدير العائد المتوقع منها نظرا لارتباطها بعوامل غير مالية من الصعب قياسها. فمثلا إذا تناول الاقتراح الاستثماري بناء مساكن العاملين أو إنشاء نادي لهم أو تحسين ظروف العمل، فرغم أن مثل هذه الاستثمارات لها آثار مباشرة على كفاءة القوة العاملة و بالتالي آثار غير مباشرة على الإيرادات و التكاليف إلا انه يصعب تقدير المكاسب الناجمة عنها تقديرا دقيقا.

ثانيا: تحديد التدفقات النقدية المناسبة:

يجب على المؤسسة أن تحدد التدفقات النقدية لتقييم بدائل الإنفاق الرأسمالي، فهناك التدفق النقدي الخارج الإضافي Out flow Incremental Cash كما أن هناك تدفقات نقدية الداخلة الناتجة من هذا الإنفاق المقترح، عناصر التدفقات النقدية الرئيسية هي¹:

1. الاستثمار المبدئي.

2. التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة.

3. التدفق النقدي المتبقي.

كل المشاريع مثل التوسع أو الاستبدال أو التجديد أو أية مقترحات أخرى عندها التدفقيين النقديين الأوليين.

1 - الاستثمار المبدئي:

الاستثمار المبدئي هو التدفق النقدي الخارج عند حدوث الإنفاق الرأسمالي و يحدث عند الزمن صفر، ويحسب الاستثمار المبدئي بحصم كل التدفقات النقدية الداخلة عند الزمن صفر من كل التدفقات النقدية الخارجة، كما موضح أدناه التكلفة المبدئية للأصل الجديد².

تكلفة المبدئية الأصل الجديد = تكلفة الأصل الجديد + تكلفة التركيب

¹ مؤيد عبد الرحمن الدوري، حسين محمد سلامة، أساسيات الإدارة المالية، دار الراية، عمان، الأردن، 2013م، ص 286.

² نفس المرجع، ص 286.

التدفق الناتج من بيع الأصل القديم بعد خصم الضريبة = المبلغ الناتج بيع الأصل القديم \pm الضريبة على بيع الأصل القديم

يقصد برأس المال المستثمر ذلك المبلغ من الأموال التي تخصصه المؤسسة لتنفيذ الاقتراح الاستثماري و هذا يتمثل أساسا في قيمة شراء أو اقتناء الأصل غير أنه لتقدير هذا التدفق تقديرا سليما لا بد أن نأخذ في الاعتبار جميع عناصر النفقات اللازمة حتى بدء التشغيل و التي تؤثر في تقدير هذا التدفق¹.

2 - التدفق النقدية التشغيلية الداخلة:

الفوائد المتوقعة من الإنفاق الرأسمالي هي التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة و يعبر عنها بالتدفقات النقدية الداخلة الإضافية بعد الضريبة. وفقا لنفس الصيغة في المثال السابق الخاص بالاستثمار المبدئي المثال التالي يوضح خطوات حساب التدفقات النقدية الداخلة الإضافية بعد الضريبة².

وهذا النوع من التدفقات يقدر سنويا وهي تقتصر على التدفقات التفاضلية أو الإضافية أي المرتبطة بتنفيذ الاقتراح الاستثماري فقط. و كما سبق القول أن الأساس في تقدير هذه التدفقات هو الأساس النقدي و ليس المحاسبي و حيث أن العناصر المكونة لهذا التدفق عامة متغيرة من فترة لأخرى فلا بد من التنبؤ بسلسلة هذه التدفقات النقدية السنوية حيث أن هذه هي التي تستخدم عند عملية التقييم و المفاضلة بين الاستثمارات³.

أما فيما يتعلق بحساب صافي هذا التدفق النقدي السنوي فهو يتم عن طريق إضافة التدفقات المالية التي لا ترتب عليها خروج نقدية (كالإله نلاك) إلى صافي الدخل (بعد الضريبة) أي أن⁴:

$$\text{صافي التدفق النقدي السنوي} = \text{صافي الربح (بعد الضريبة)} + \text{الإله نلاك}$$

ويطلق هذا الأخير صافي التدفقات النقدية بعد الضريبة.

¹ عبد الغفار حنفي ورسمية زكى قرياقص، مرجع سابق، ص51.

² مؤيد عبد الرحمن الدوري، حسين مجد سلامة، مرجع سابق، ص289.

³ عبد الغفار حنفي ورسمية زكى قرياقص، مرجع سابق، ص59.

⁴ نفس المرجع، ص59.

3 - التدفق النقدي المتبقي:

التدفق النقدي المتبقي هو التدفق النقدي الناتج من انتهاء أو تسييل المشروع و يحدث في نهاية المشروع، و يمكن أن يؤثر على قرار الإنفاق الاستثماري، و يمكن حسابه كالآتي¹:

$$\text{التدفق النقدي المتبقي} = \text{التدفق الناتج من بيع الأصل الجديد بعد الضريبة} = \text{مبلغ بيع الأصل الجديد} \pm \text{الضريبة على بيع الأصل الجديد}$$

$$\text{التدفق النقدي الناتج من بيع الأصل الحالي بعد الضريبة} = \text{مبلغ بيع الأصل الحالي} \pm \text{الضريبة على بيع الأصل الحالي}$$

و هذه التدفقات النقدية تتمثل في نوعين أساسين هما²:

للقيمة المتبقية للأصل (أي الاستثمار الجديد) في نهاية عمره الافتراضي.

(و جدير بالذكر أن عملية التنبؤ بهذه القيمة المتبقية أو كما يطلق عليها الخردة ليست بالسهولة المعتقدة).

قيمة الاستثمار الإضافي في رأس المال العامل الذي يتم استرداده بنهاية حياة الأصل وذلك ما إذا كان تنفيذ هذا العنصر عند التشغيل. وفي هذه التدفقات، تدفقات داخلة و يجب أن تضاف إلى جانب آخر تدفق نقدي سنوي متوقع الحصول عليه من الاقتراح الاستثماري.

وجدير بذكر أن تقدير هذه التدفقات النقدية يجب أن تتم خلال العمر الاقتصادي للاقتراح الاستثماري و هي الأساس في عملية التقدير. إذن يجب أن يتم تحديد هذا العمر الاقتصادي بدقة. وهناك العديد من المتغيرات التي تساعد في تحديد هذا العمر الاقتصادي مثل التقدم التكنولوجي وتكاليف الصيانة، ومعدل الطلب على المنتج الذي يقدم الاقتراح الاستثماري .. الخ. فالتحليل الاقتصادي و البيانات الفنية و أيضا خبرات المسؤولين كلها تساعد على تحديد الحياة الاقتصادية للاقتراح الاستثماري.

¹ مؤيد عبد الرحمن الدوري، حسين محمد سلامة، مرجع سابق، ص 293.

² عبد الغفار حنفي و رسمية زكي قرياقص، مرجع سابق، ص 59.

المبحث الثاني: إدارة النقدية:

تعتبر الإدارة النقدية المحور الرئيسي لهدف المدير المالي الخاص بالسيولة . وعند ه هذه النقطة من دراستنا تظهر حيرة المدير المالي بين السيولة و الربحية بكل وضوح .

المطلب الأول: أسس إدارة النقدية:

تمثل إدارة النقدية أحد المشاكل الحرجة التي تواجه المدير المالي. و يرجع السبب في ذلك إلى عدم وجود معادلات محددة أمام المدير المالي يمكن الاستناد عليها في مواجهة الجوانب المختلفة المتعلقة بإدارة النقدية. ومن أهم هذه الجوانب¹:
- الأسباب التي يستند إليها في الاحتفاظ بالنقدية.
- كيفية استثمار الفائض النقدي.
- تحديد حجم الرصيد النقدي.

وتنبع المشكلة الأساسية المتعلقة بعبارة النقدية من أن النقدية تعتبر احد الأصول ذات الطبيعة الخاصة. وتؤدي الزيادة في النقدية و كذلك النقص فيها إلى مشاكل قد تؤثر على الاستمرار المؤسسة في مجال الأعمال او على الأقل تؤدي إلى تخفيض معدل العائد على الاستثمار الذي يمكن للمؤسسة أن تحققه.

فإذا كان هناك نقص في النقدية المتاحة لدى المؤسسة فإن ذلك قد يعرضها إلى المشاكل التالية² :

1. عدم القدرة على سداد التزاماتها المالية في مواعيدها. يترتب على ذلك احتمالات تعرض المؤسسة للإفلاس و التوقف عن العمل. وعلى الأقل ممكن أن يتسبب ذلك في قيام المؤسسة بالاقتراض على معدل العائد على الاستثمار الذي تحققه بالسالب.

2. عدم قدرة المؤسسة على استغلال الفرص التي يمكن أن تتاح في مجال الأعمال تلك الفرص التي تتطلب الاستفادة منها وجود رصيد نقدي كاف لدى المؤسسة و ذلك يؤدي إلى ضياع أرباح كان من الممكن الحصول عليها في حالة توفير الرصيد النقدي المناسب.

- من ناحية أخرى فإن زيادة النقدية عن الحد المناسب يعرض المؤسسة إلى المشاكل التالية:

1. وجود جزء من أموال المؤسسة في صورة نقدية. وهذا يعني أن هنالك جزء غير مستثمر من أموال المؤسسة و بالتالي ضياع أرباح كان يمكن الحصول عليها في حالة استثمار هذه الأموال.

2. انخفاض العائد على الاستثمار في المؤسسة نتيجة لوجود جزء غير مستثمر من أموالها، وذلك يضعف موقف

المؤسسة التنافسي في مجال الأعمال.

¹ محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، دار الإعصار العلمي، عمان الأردن، 2013م، ص403.

² نفس المرجع، ص404.

الغاية من إدارة النقدية هي إحكام الرقابة على الموجود منه لدى المؤسسة، و تخطيط الاحتياجات المستقبلية منه ضمانا لوجوده عند الحاجة إليه، و ضمانا لكفاءة استخدامه بشكل يوازن بين هدي الربحية و السيولة، و يقصد بالنقد، لأغراض التخطيط المالي، فإنه النقد بصورته القانونية، و الأرصدة لدى البنوك و شبه النقد كالودائع المربوطة و الأوراق المالية القابلة للتسييل السريع.

المطلب الثاني: تحديد مستوى النقدية اللازمة

إذا تمكنا من تخفيض مستوى الرصيد النقدي، فإن ذلك يعني ضرورة وضع هذه النقود للعمل في الأوجه المختلفة داخل المشروع، فإذا لم تتمكن من استخدام هذه النقدية بطريقة تحقق عائدا كافيا ينبغي عندئذ السماح لأصحاب المشروع لأغراضهم الخاصة. من هذا يتضح أن هدفنا هو تخفيض مستوى النقدية إلى أدنى حد ممكن دون التضحية بقدرتنا على مقابلة الالتزامات عندما يحل ميعادها و سنحاول الآن اختبار العوامل التي تحدد حجم رصيدنا النقدي¹:

أولا: الاختلافات المتوقعة بين التدفق الداخلى و التدفق الخارج للنقدية:

من المحتمل أن جزءا كبيرا من الرصيد النقدي يحتفظ به لغرض حماية المؤسسة خلال فترة الزمنية التي تعرف مقدما أن تدفقاتها النقدية الخارجة تكون أسرع من تدفقاتها الداخلية. و مثل هذه الاختلافات قد تحدث خلال فترات متقاربة أو متباعدة. فدفع الأجور الأسبوعية يؤدي إلى تدفق خارج للنقدية لا يعادله الدخل النقدي لهذا اليوم. و قد يطلب دائنون أن نقوم بسداد حساباتهم خلال عشرة أيام الأخيرة من الشهر، بينما يقوم عملائنا بدفع حساباتهم بمعدل شبه ثابت أثناء الشهر كله. و نظرا لأن اقتراض الأموال لمقابلة مثل هذه الاختلافات قصيرة الأجل يكون على جانب كبير من الصعوبة، فيجب إذا يكون الرصيد النقدي كافيا لمقابلة مثل هذه الحالات.

وعندما يتضح العجز النقدي سيستمر خلال فترات أطول، فننا نواجه مشكلة ما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بأرصدة نقدية عاطلة لمقابلة هذا العجز أو اقتراض الأموال اللازمة، و المثال التقليدي لهذه الحالة نجده عند بناء مخزون السلعي قبل حلول موسم البيع، فالنقدية توجه إلى الأجور، و المواد و غيرها من النفقات التشغيلية، و لكن هذا التدفق الخارج للنقدية لن يقابله تدفقا داخلا إلا بعد تحصيل الذمم التي لم تتولد بعد. و بالرغم من أن بعض الشركات تحتفظ بأرصدة نقدية كبيرة تكفي لمقابلة هذه الاختلافات الموسمية بين التدفق الداخلى و التدفق الخارج للنقدية، إلا أننا نشك جدا في صلاحية هذه الطريقة لتمويل تجمعات المخزون السلعي و الذمم. ففي هذا الوقت يجب موازنة بين تكلفة الاقتراض و بين دخل الذي يمكن تحقيقه من وراء استخدام هذا الأرصدة النقدية في أغراض أخرى.

أما إذا كانت المؤسسة متقدمة على برنامج توسعي كبناء مصنع جديد، فإن الاعتراض على استخدام طريقة تكوين الأرصدة النقدية، يكون أكثر شدة، ففي هذه الحالة يكون الفرق بين التدفق الخارج و التدفق الداخلى للنقدية

¹ جميل احمد توفيق، مرجع سابق، ص 416-422.

كبيرا ، و قد يستلزم تجميع كل النقدية الضرورية لمقابلة هذا التدفق الخارج عددا طويلا من السنين . وحتى إذا استثمرت هذه الأموال في السندات الحكومية قصيرة الأجل فإن الخسارة الفعلية للإيرادات من المحتمل جدا أن تزيد عن التكلفة البديلة لاقتراض جزء من الأموال اللازمة لتمويل هذا المصنع الجديد .

و بتغيير التدفقات الداخلة و التدفقات الخارجة ، قد تتمكن من تخفيض هذه الاختلافات أو الفروق بما يمكننا من الاكتفاء برصيد نقدي أصغر . فمثلا قد يمكننا إقناع دائنين بالسماح لنا بشراء منهم بنفس الشروط التي منحها لعملائنا . أو العكس ، أي نحاول إقناع عملائنا بقبول الشروط التي يحددها موردونا . و بالمثل يمكن تخفيض المالي المترتب على بناء المخون السلعي الموسمي عند طريق عقود الطويلة الأجل . ولكن مثل هذه التغييرات يقيدتها العرف التجاري و العادات التي استقر التعامل عليها في معظم الصناعات ، و بالتالي سيبقى هناك بعض الاختلافات بين التدفق الداخل و التدفق الخارج بصورة مستمرة ، و هذا يستدعي ضرورة التخطيط للاحتفاظ برصيد نقدي يكفي لمقابلة صافي التدفقات الخارجة التي تحدث من وقت لآخر .

و الأداة الأساسية التي يستخدمها المدير للتنبؤ بهذه الفروق المتوقعة بين التدفقات الداخلة و التدفقات الخارجة للنقدية هي الميزانية التقديرية التي سبق لنا في الفصل الخامس . و تعتبر هذه القائمة جزءا حيويا من إدارة النقدية . و الميزانية النقدية ، إذا أعدت إعدادا سليما ، يجب أن تكون قادرة علىظهار توقيت و حجم صافي التدفقات النقدية الخارجة ، و أيضا الفترات التي تظهر فيها نقدية زائدة يمكن استثمارها استثمار مؤقتا ، و حتى يمكننا مقارنة التدفقات الفعلية و التدفقات المتوقعة ، يجب أن نحصل على تقارير حاضرة للمقبوضات و المدفوعات النقدية ، فإذا وجدنا أن النقدية تخر بمعدل أسرع من المعدل المخطط ، فعلىنا إما مراجعة التدفق الخارج أو تعديل خططنا و الحصول على أموال إضافية .

ثانيا: الاختلافات غير المتوقعة بين التدفق الداخل و التدفق الخارج:

تقابل كل المشروعات أخطار متنوعة مثل الاضطرابات ، الفيضانات ، الحرائق و إفلاس العملاء ... الخ . ونظرا لأن هذه الحوادث قد تؤدي إلى قلقلة تدفقنا النقدي ، أو إلى تدفق خارج مفاجئ للنقدية ، فينبغي علينا الاحتفاظ بجزء من رصيدنا النقدي لمقابلة الفروق التي من هذه الطبيعة . و برغم من أننا لا نتمكن من تحديد المبالغ الضرورية بدقة ، إلا أنه يمكننا أن ننظر إلى النقدية التي نحفظ بها لهذا الغرض كنوع من التأمين ، و تكلفة هذا التأمين في هذه الحالة هي الدخل الذي يضيع علينا نتيجة لبقاء هذه الأرصدة عاطلة . ويتوقف مقدار التأمين اللازم على درجة الخطر التي تتعرض لها المؤسسة عند حدوث هذه الأحوال غير المتوقعة . فمثلا : حدوث حريق في قسم الشحن سيؤدي إلى توقف تسليم البضاعة الجاهزة . وهذا سيؤدي بدوره إلى خنق التدفق الداخل النقدي . ولكن ما هو احتمال حدوث مثل هذا الحريق ؟ و إلى أي مدى يمكن تخفيض المدفوعات النقدية لتعويض هذا الانخفاض في التدفق الدخل ؟ و لاشك أن المؤسسة التي تملك عدة مصانع تحتاج إلى « تأمين » أقل من المؤسسة التي تملك مصنعا واحدا . فاحترق قسم الشحن في المصنع الواحد و الذي يؤدي إلى توقف 10 % من طاقة المؤسسة التي تملك عدة مصانع سيكون وقعه أقل بكثير لو قورن بمؤسسة

تملك مصنعا واحدا حيث يتوقف العمل 100% و بالتالي يمكن للمؤسسة الأولى أن تحتفظ بعشر $\left(\frac{1}{10}\right)$ مقدار التأمين لهذا الغرض.

و تتمتع بعض الشركات، مثل شركات منافع العامة، بثبات نسبي في نشاطها مما يجعلها إلى حد كبير في منأى عن التغيرات غير المتوقعة في التدفقات النقدية. فالمقوضات و المدفوعات الفعلية تكون قريبة جدا من المخطط في الميزانية التقديرية النقدية. و في مثل هذه الحالات تحتاج إلى الاحتفاظ بمقدار صغير نسبيا من الأموال العاطلة «كتأمين» و يمكننا تخطيط إدارتنا للنقدية بشيء من الدقة.

ثالثا:مدى توافر المصادر الأخرى للأموال:

إن حجم الرصيد النقدي الذي ينبغي الاحتفاظ به لمقابلة التدفقات الخارجة المتوقعة و غير المتوقعة يتوقف إلى حد مدى توفر المصادر الأخرى للأموال. فأصحاب المشروع قد يكون لديهم أموال يمكن استخدامها في الحال عند الحاجة. وقد يمكننا الحصول على الأموال في فترة وجيزة من البنك الذي تتعامل معه. و كلما كان مركزنا الائتماني قويا و كذا سمعنا الائتمانية، كلما احتجنا إلى أرصدة نقدية أصغر. أي بعبارة أخرى، أن مركزنا الائتماني يسمح لنا بتحويل جزء من مشكلتنا الخاصة بالسيولة إلى البنك و غيره من الدائنين، فهم على استعداد لإمدادنا بالأموال الضرورية إذا تعرضنا لعجز نقدي. و بدون شك فإن مركزنا الجاري الذي ينعكس على نسبة التداول، و نسبة السيولة، و غيرهما من المقاييس السابق مناقشتها في الفصل الرابع سيؤثر على مركزنا كمقترضين.

وقد توجد داخل المؤسسة نفسها مصادر للأموال تكفي لمقابلة المدفوعات النقدية غير المتوقعة أو الكبيرة غير عادية. فمثلا يمكن بيع بعض أصولنا الثابتة ثم نقوم باستئجارها. كما أن تحويل الذمم إلى أوراق قبض ثم خصمها في الحال سيؤدي إلى سرعة عودة الأموال إلى الخزان النقدي. و تملك بعض الشركات أوراق مالية بغرض الاستثمار، وهذا يمكن بيعها وقت الحاجة. وينبغي علينا في هذا المجال أن ننتبه إلى مسألة خطيرة، فقيامنا بتحويل هذه الأصول إلى نقدية معناه استخدام آخر الهامش للأمان. و بالتالي فإننا لا نلجأ إلى بيع الأصول للحصول على النقدية إلا في حالة عدم توفر المصادر الخارجية للأموال. أو بعبارة أخرى لا تستخدم هذه الطريقة إلا في حالة انغلاق جميع الأبواب الأخرى.

رابعا:العلاقات مع البنوك:

يتوقف مستوى رصيدنا النقدي جزئيا على عدد البنوك التي تحتفظ فيه بإيداعات و على حجم الإيداع الذي نعتقد انه ضروري لتعويض كل بنك عما يقدمه من خدمات. بينما تقتصر الشركات الصغيرة على التعامل و إيداع أموالها في بنك واحد، فإن المشروعات الكبيرة تجد انه من الضروري عليها في أغلب الحالات أن تودع أموالها في عدد من البنوك. و يزداد عدد هذه البنوك بزيادة نشاط المؤسسة و امتداده إلى مناطق واسعة و متباعدة.

وهناك و سائل متنوعة يمكن استخدامها لتخفيض مستوى النقدية المودعة في البنك إلى أدنى حد ممكن. فقد نحدد حداً أعلى للرصيد الذي نحتفظ به في كل الفروع مع إعطاء التعليمات لهذه الفروع بتحويل أي مقادير زائدة إلى المركز الرئيسي الذي نتعامل معه، هذه الزيادات المؤقتة في الأموال المودعة يمكن استثمارها في الاستثمارات قصيرة الأجل. وإذا كانت المؤسسة تتكون من وحدات لكل منها موسم نشاط مختلف، فإن جمع حسابات هذه الوحدات يمكننا من تخفيض متوسط الأرصدة النقدية خلال السنة، و يمكن من تحقيق نفس التأثير بواسطة تحويل الأرصدة بين البنوك المختلفة لمقابلة التغيرات في الأرصدة الفردية.

المطلب الثالث: الهدف من إدارة النقدية

يطرح السؤال ما هو هدف إدارة النقد؟ إنه للأحكام الرقابة على المتوفرة من النقدي لدى المؤسسة. وكذلك تخطيط احتياجات المؤسسة المستقبلية منه يفرض توفيره عندما تحتاج إليه. و تهدف الإدارة أيضاً إلى ضمان كفاءة توظيفه بشكل الذي يحقق التوازن بين الربحية و السيولة و يثار السؤال ماهية إستراتيجية إدارة النقد؟ إن الإستراتيجية التي يجب على المؤسسة تطبيقها فيما يخص إدارة النقد هي العمل على إبطاء دفع التزاماتها الدائنة إلى أقصى ما يمكن مع مراعاة الاحتفاظ بسمعة المؤسسة الائتمانية و الابتعاد عن أضرار تمس سمعتها. ينبغي على المؤسسة أن تعمل على زيادة معدل دوران المخزون و تجنب خطر نفاذه و كذلك دفع الجهود نحو تحصيل الذمم المدينة دون التعرض للخسارة. هذا و موجبات المؤسسة التي تحتفظ دائماً بعلاقات جيدة مع المصاريف لضمان استجابتهم لاحتياجات المؤسسة التمويلية إذا تطلب الأمر ذلك.

و لفهم هذه الإستراتيجية التي تبني عليها قرارات الإدارة في إدارة النقدية يتطلب توضيح بعض المفاهيم ذات العلاقة و هي دورة الأعمال، دورة النقدية و معدل دوران النقدية¹:

و يقصد بدورة أعمال المؤسسة هي الفترة الزمنية الواقعة بين شراء المواد الخام و قبض ثمنها مروراً بمراحل تصنيعها و بيعها، فهي تساوي

متوسط بقاء البضاعة في المخازن + فترة التحصيل.

و تعرف دوري النقدية بأنها الفترة الزمنية التي تمضي بين دفع ثمن شراء المواد الخام و قبض ثمن بيعها. أي أنها تساوي

دورة الأعمال - فترة السداد.

أي دورة النقدية = متوسط بقاء البضاعة بالمخازن + فترة تحصيل - فترة السداد

¹ محمود عزت اللحام وآخرون، مرجع سابق، ص228.

$$\text{معدل دوران النقدية} = \frac{360}{\text{دورة النقدية}} \quad \text{أما}$$

و يعرف بأنه عدد المرات في السنة التي يتم فيها تحويل نقدية المؤسسة إلى سلعة قابلة للتسويق و تحصيل ثمنها.

من المعلوم أن من أهداف الإدارة المالية في المؤسسة هو تسيير أعمال المؤسسة بأقل ما يمكن من النقدية. فالفائض النقدي اذا وجد من المتوقع أن يستخدم في سداد التزامات المؤسسة و لأغراض الاستثمار . لذلك تركز الشركات جل اهتمامها نحو تحديد الحد الأدنى من النقد الواجب الاحتفاظ به. و يستخرج الحد الأدنى بالمعادلة التالية :

$$\text{الحد الأدنى للنقدية} = \frac{\text{التدفقات النقدية إلى الخارج}}{\text{معدل دوران النقدية}}$$

و عند تحديد الحد الأدنى للنقدية فإنه يتم احتساب تكاليف الاحتفاظ به . و يمكن عن طريق حساب عوائد الفرصة البديلة الضائعة التي يمكن استثمار النقود فيها .

$$\text{تكاليف الاحتفاظ بالحد الأدنى} = \text{عوائد الفرصة البديلة الضائعة} \quad \text{إذن}$$

المبحث الثالث: قائمة التدفقات النقدية أداة للتحليل

يمكن استخلاص عدة نسب تبين جودة السيولة وجودة الربحية وذلك عن طريق تحليل قائمة التدفقات النقدية، وكذا مقارنتها مع قائمة المركز المالي، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول : قائمة التدفقات النقدية

جدول تدفقات الخزينة هي قائمة إجبارية ومكملة للقوائم المالية الأخرى تبين مقبوضات و مدفوعات المؤسسة، ويتم إعدادها وفقاً للأساس النقدي، أي قائمة تدفقات الخزينة تذهب إلى أبعد من ذلك فأنتها تحدد النتائج النقدية لكل الأنشطة التي مارستها الشركة والتي يتم تصنيفها إلى الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية¹ لذا يكتسب تحليل التدفقات النقدية أهمية كبيرة في عالم الأعمال وذلك لدورها الهام في اتخاذ القرارات المالية، إذ توصف قائمة التدفقات النقدية كونها أداة تحليلية إلى جانب أدوات التحليل المالي، إذ تعتبر من أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدميها في التعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة، ودورها في توفير معلومات لا تظهرها في أي من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، لذا تعتبر هذه القائمة بمثابة صلة الوصل بين هاتين القائمتين فهي تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي مارستها الوحدة خلال المدة المالية وذلك من خلال المقارنة بين رصيد النقد في أول المدة ورصيده في آخر المدة، مع بيان طبيعة هذا الأثر من كونه يشكل تدفقاً داخلياً للوحدة أو خارجياً منها، كما أن تقسيم هذه القائمة للتدفقات النقدية ضمن نشاطات لها طبيعة مشتركة يساعد في التعرف على العمليات التي أثرت على النقد باعتباره أكثر الموجودات سيولة، ولا شك في أن التحقق من ذلك أهمية كبيرة من حيث بيان نقاط القوة والضعف في أداء المؤسسة، بالإضافة إلى المساعدة في التنبؤ بالتدفقات النقدية مستقبلاً وذلك من أجل معالجة الفائض أو العجز المتوقع والمشاكل التي قد تنشأ عنها².

وعليه يمكن إجراء التحليل المالي كما يلي :

1 - التحليل التاريخي للتدفق النقدي : الذي ينصب على البيانات المالية التاريخية للمؤسسة، وبالتالي لا يراعي البعد الزمني أو توقيت التدفق النقدي ليتخطى بذلك ما يعرف بمفهوم القيمة الزمنية لوحدة النقد، مما يساعد في التعرف على الأوضاع المالية للوحدة وتطور هذه الأوضاع وتقييم أدائها، والأداة المستخدمة حالياً في هذا النوع من التحليل هي قائمة التدفق النقدي وما يمكن اشتقاقه منها من مؤشرات ونسب مالية³.

¹ Jean Jacques Julian, Les normes comptables internationales IAS/IFRS, 2eme édition, soupe foulier (faucher) 2007, paris, p29

² عقل، مفلح " .مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي .". الطبعة الثانية، الأردن، عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2000م، ص325.

³ مطر، محمد " .الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية "، الطبعة الثانية، الأردن، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006م، ص159.

2- التحليل المستقبلي للتدفق النقدي: الذي ينصب على بيانات مالية مستقبلية أو متوقعة، وبالتالي يتطلب

مراعاة البعد الزمني من خلال توقيت التدفقات النقدية خصوصاً إذا ما تجاوز توقيت هذه التدفقات السنة، مما يتطلب مراعاة مفهوم القيمة الزمنية لوحد النقد ويطلق على هذا النوع من التحليل بتحليل التدفقات النقدية المخصومة، إذ يتم تقدير الوضع المالي المستقبلي للوحدة استناداً إلى أدائها السابق وعلى ضوء المتغيرات الأخرى من حيث ظروف السوق والمنافسة وغيرها، وأكثر المجالات استخداماً لهذا النوع من التحليل هو دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات¹.

ثانياً: أهداف جدول تدفقات الخزينة

إن الهدف جدول تدفقات الخزينة يكمن فيما يلي:

- توفير معلومات ملائمة عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة ما خلال لحظة زمنية معينة؛²
- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات الخاصة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية للمؤسسة لفترة معينة؛
- وضع وتطوير نماذج تساعد في إجراء المقارنات بين التدفقات النقدية الحالية والتدفقات النقدية المستقبلية؛³
- المساهمة بجانب القوائم المالية الأخرى في تقييم التغيرات التي طرأت على صافي أصول المؤسسة، وهيكلها المالي، ومقدرتها على التأثير على مبالغ التدفقات النقدية بهدف التكيف مع الظروف المتغيرة؛
- تقييم جودة أو نوعية أرباح المؤسسة؛⁴
- تقييم السيولة الخاصة بالمؤسسة للكشف عن نقاط القوة والضعف فيها.

ثالثاً: استخدامات جدول تدفقات الخزينة

إن الغرض الأساسي من إعداد جدول تدفقات الخزينة هو تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية للمؤسسة ما خلال الفترة المالية، ولتحقيق هذا الغرض وللمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليل النقدية حيث أن المستثمرين ومن خلال هذه القائمة يمكنهم معرفة كيفية توليد وتسيير المؤسسة للنقدية وما في حكمها.⁵

إن جدول تدفقات الخزينة تقرر ما يلي: الآثار النقدية لعمليات المؤسسة خلال الفترة وصفقاتها الاستثمارية

والتموليلية وصافي الزيادة أو النقص

¹ عقل، مفلح، مرجع سابق، 2000م، ص326.

² أمين السيد أحمد لطفي، "إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية" الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، ص137

³ محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي و العائد المحاسبي لتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة بالجامعة الإسلامية، بغزة، 2006، ص20.

⁴ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص161

⁵ - Catherine Maillet، Anne Lemanh Normes Comptables Internationales (IAS/IFRS) ، 5eme édition , paris ,2006 ,page46

فيها من الأمور المفيدة، حيث أن جدول تدفقات الخزينة تعد مفيدة لأنها توفر إجابات عن الأسئلة البسيطة والهامة وهي:

من أين جاءت النقدية خلال الفترة؟ فيما استخدمت هذه النقدية؟ ما هو مقدار التغير في رصيد النقدية خلال الفترة؟ يمكن إظهار الكيفية التي تؤثر بها كافة الأنشطة على الرصيد النقدي بالمؤسسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2 - 1) تأثير التدفقات النقدية من أنشطة المؤسسة على الرصيد النقدي

النشاط	تدفق نقدي داخل يرفع من الرصيد النقدي	تدفق نقدي خارج يخفض من الرصيد النقدي
الأنشطة التشغيلية	المبيعات النقدية، تحصيل المبيعات الآجلة (متحصلات من عملاء).	المشتريات النقدية، سداد قيمة المشتريات الآجلة (مدفوعات للموردين)، سداد المصروفات التشغيلية.
الأنشطة الاستثمارية	بيع الأصول؛ بيع استثمارات طويلة الأجل	شراء أصول واستثمارات طويلة الأجل.
الأنشطة التمويلية	القروض والسندات؛ إصدار أسهم جديدة	إعادة سداد الديون، التوزيعات، إعادة شراء أسهم.

المصدر: عاطف وليم أندراوس، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 56

رابعا: عرض محتوى وشكل جدول تدفقات الخزينة

أ- عرض محتوى جدول تدفقات الخزينة

يهدف كشف تدفقات أو سيولة الخزينة إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد السيولة النقدية وما يعادها، وكذلك معلومات حول استخدام هذه السيولة، كما يقدم مدخلات ومخرجات السيولة الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها باستعمال إحدى الطريقتين المباشرة أو الغير مباشرة.¹

ويمكن تعريفها أيضا بأنها "تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية و إستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة²؛ حيث يقدم جدول سيولة الخزينة مداخل ومخارج الموجودات المالية حسب مصدرها.

على عكس المعايير المحاسبية الدولية ونخص بذلك المعيار المحاسبي الدولي السابع " قائمة التدفقات النقدية " فإن النظام المحاسبي المالي حدد شكل كشف التدفقات النقدية كما هو موضح في الجريدة الرسمية، حيث تضم هذه القائمة كل

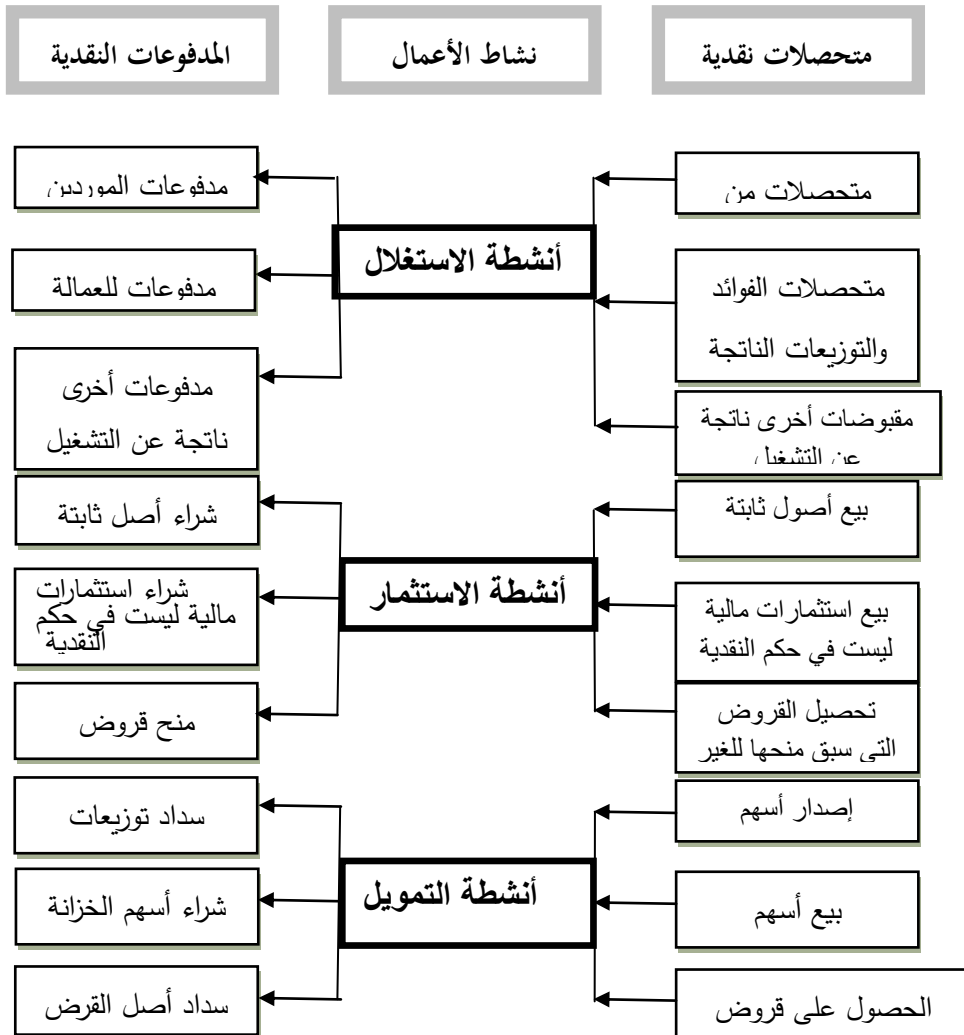
¹ Système comptable financiers SCF Berti édition Alger 2009 page 62

² الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 204.

العمليات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية، ويتم تصنيفها ضمن ثلاثة أنشطة هي: التشغيلية؛ الاستثمارية والتمويلية، والهدف من هذا التصنيف هو تسهيل عملية القراءة والتحليل الاستنتاج، ويمكننا شرح وتوضيح هذه الأنشطة من خلال ما يلي:

- **الأنشطة التشغيلية (وظيفة الاستغلال):** تتضمن التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية المتحصلات والمدفوعات المتعلقة بأنشطة المؤسسة الرئيسية، والمتمثلة في إنتاج وتقديم السلع والخدمات للزبائن.
- **الأنشطة الاستثمارية (وظيفة الاستثمار):** تتضمن المبالغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك التحصيل الناتجة عن التنازل عن استثمارات وكذلك المقبوضة عن بيعها.
- **الأنشطة التمويلية (وظيفة التمويل):** تشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض ورأس المال سواء بالنقصان أو بالزيادة ومكافئات رأس المال المدفوعة وحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية وتوضيح التدفقات الناتجة عن الأنشطة السابقة نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (2-1) ملخص لأهم أنشطة الأعمال لجدول التدفقات الخزينة



المصدر: قوادري مُجدد، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة البليدة، 2010، ص 74.

ب- عرض شكل جدول تدفقات الخزينة

لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض كشف تدفقات الخزينة وهما:¹

- الطريقة المباشرة
- الطريقة غير المباشرة

1- الطريقة المباشرة:

تستخدم هذه الطريقة لبيان المصادر المباشرة للحصول على النقدية من العمليات التشغيلية مثل المتحصلات من العملاء من بيع البضاعة وكذلك من النقدية المحصلة من التوزيعات والفوائد، وكذلك أوجه الصرف النقدي على الأنشطة التشغيلية للشركة مثل السداد للموردين مقابل البضاعة المشتراة وسداد المصروفات التشغيلية المختلفة.

وفقا لهذه الطريقة يتم حصر بنود النقدية المقبوضة في الأنشطة النقدية وحصر بنود النقدية المدفوعة للأنشطة التشغيلية وإيجاد الفرق بينهما واعتباره صافي التدفق النقدي في الأنشطة التشغيلية، أي أننا نتجاهل صافي الربح في الطريقة المباشرة ونقوم بإيجاد صافي التدفقات النقدية التشغيلية مباشرة.

أنظر الملحق رقم 01 بين قائمة التدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة

2- الطريقة غير المباشرة:

تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (إهلاكات، تغيرات الزبائن، وتغيرات المخزونات، تغيرا الموردين...)؛
- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة)؛

¹ قرار مؤرخ في 2008/07/26، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009 .

● التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة...)؛ وهذه التدفقات تقدم كلا على حدا.

وفقا لهذه الطريقة يتم التعديل على صافي الربح المحاسبي لتحويله إلى صافي التدفقات النقدية في الأنشطة التشغيلية وذلك باستبعاد الإيرادات والمصاريف التي تؤثر في صافي الربح ولكنها لا تمثل عناصر نقدية أي أنها على النقدية لا بزيادة ولا بالنقصان.

أنظر الملحق رقم 02 يوضح قائمة التدفقات الخزينة وفق الطريقة الغير المباشرة.

المطلب الثاني: مؤشرات قائمة التدفقات النقدية

تتكون مقاييس قائمة التدفقات النقدية من مجموعة من المؤشرات التي يمكن إجمالها بالأتي:

أولاً: مؤشرات جودة السيولة: توفر السيولة لجميع الوحدات الاقتصادية جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، إذ ترتبط قوة أو ضعف سيولة المؤسسة بمدى توفير صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فهو يمثل الأساس الذي يركن إليه في توفير السيولة¹، فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجباً فهذا يعني أن هناك فائضاً نقدياً يمكن لإدارة المؤسسة أن تستخدمه أما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل، أما إذا كان سالباً فهذا يعني أن على المؤسسة أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك إما ببيع جزء من استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل².

وعليه فإن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات مهمة عن مدى الكفاءة في سياسات التحصيل وكفاءة سياسة الذمم المدينة، وأهم مؤشراتهما ما يأتي³:

أ . مؤشر تغطية النقدية

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

ويعكس هذا المؤشر مدى كفاية صافي التدفقات النقدية التشغيلية لمواجهة إلتزامات الاستثمارية والتمويلية عن طريق الاقتراض أو بواسطة أدوات الملكية أو من خلال كليهما.

ب . مؤشر التدفقات النقدية الضرورية

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

الديون مستحقة الأداء ومدفوعات التأجير

¹ نور، عبد الناصر". التحليل المالي مدخل صناعة القرارات. "الأردن، عمان، دائرة المكتبة الوطنية 2000م، ص165.

² مطر، مرجع سابق، 2006م، ص164.

³ محمد، منير شاكر. إسماعيل، إسماعيل. نور، عبد الناصر". التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات. "الأردن، عمان، دار وائل للنشر، 2008م، ص164.

ويوضح هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة في إنتاج نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية.

ج . مؤشر الفوائد المدفوعة

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

فوائد الديون المدفوعة

يعكس هذا المؤشر مدى استيفاء النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض، إن ارتفاع هذا المقياس يؤشر حقيقة احتمال تعرض المؤسسة لمشاكل السيولة.

ثانياً: مؤشرات جودة الربحية: توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن من خلالها التمييز بين صافي الدخل المعد على أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي المعد على الأساس النقدي، إن هذا المقياس يؤشر مدى أهمية ارتفاع النقدية المحصلة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، إذ أن ارتفاع رقم صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقاً نقدياً مرتفعاً والعكس بالعكس.

ومن المعروف أنه كلما أرتفع رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي كلما ارتفعت نوعية وجودة أرباح الوحدة والعكس بالعكس¹.

وعليه فأن من أهم المؤشرات التي يمكن اشتقاقها لقياس جودة الأرباح هي:

نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

الاحتياجات النقدية الأساسية

وتمثل الاحتياجات النقدية الأساسية في الأمور الآتية:

- التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية.
- مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد و الأقساط المستحقة خلال العام.
- النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية.
- المدفوعات اللازمة لتسديد توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين و تقيس هذه النسبة مدى

القدرة على تلبية هذه الاحتياجات ما توفره منها :

¹مطر، مرجع سابق، ص162.

1 - مؤشر النقدية التشغيلية:

صافي التدفق النقدي التشغيلي

صافي الدخل

2 -العائد على موجودات من التدفق النقدي التشغيلي :

التدفق النقدي التشغيلي

مجموع الموجودات

وتبين هذه النسبة مدى قدرة الموجودات على توليد التدفق النقدي التشغيلي.

3 -العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي :

التدفق النقدي التشغيلي

صافي المبيعات

وتوضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان التي تتبعها المؤسسة في تحصيل النقدية.

4 - نسبة تغطية فوائد الديون:

صافي التدفق النقدي التشغيلي

فوائد الديون

وتوضح هذه النسبة عدد المرات تغطية التدفقات لفوائد الديون التي تترتب على المؤسسة.

5 - نسبة تغطية التوزيعات :

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

تغطية التوزيعات

وتوضح هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية لتوزيعات الأرباح النقدية على حملة الأسهم. ولعل من

أبرز ما يستفاد من القائمة توضيحها لمعلومات مفيدة عن عمليات التمويل و الاستثمار ، وبيان أسباب الاقتراض و مجالات استخدام الأموال المقترضة و كيفية تمويل التوسعات وفي والمباني ، وكيفية تمويل الزيادة في رأس المال العام ، ومدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في توزيع الأرباح على المساهمين.

ثالثاً:مقارنة التدفقات النقدية وقائمة المركز المالي:

كما يمكن استخدام النسب التالية التي تعتمد على مقارنة التدفقات النقدية وقائمة المركز المالي¹.
1 - معدل تغطية ديون قصيرة الأجل:

صافي التدفقات النقدية من العمليات

متوسط الديون قصيرة الأجل

يبين قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل وكلما زاد هذا المعدل قل احتمال تعرض المؤسسة لمشكلة السيولة.

2 - معدل المرونة المالية:

صافي التدفقات النقدية من العمليات

متوسط الديون الإجمالية

يبين هذا المعدل قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها من صافي التدفقات النقدية دون الحاجة إلى نصفية أو بيع الأصول المستخدمة وكلما زاد هذا المعدل كان هناك احتمال أقل أن تتعرض المؤسسة لصعوبة في الوفاء بالتزاماتها عن الاستحقاق ، وبالتالي يقدم هذا المؤشر مدى القدرة على تسديد التزامات باستمرار إذا كانت المصادر الخارجية للأموال محدودة أو عالية التكلفة.

3 - التدفقات النقدية الحرة ، وتمثل مقدار النقدية القابلة لاتفاق على استثمارات جديدة ، سدادا ديون ، شراء أسهم الخزانة ، أو زيادة درجة السيولة ، هذا المقياس بين مدى المرونة المالية وقدرة المؤسسة على سدادا (التوزيعات دون الرجوع إلى مصادر خارجية ، كما بين قدرة المؤسسة على الاحتفاظ بمستوى إنفاقها الرأسمالي ، كما بين مدى النقدية التي يمكن استخدامها في الاستثمارات الإضافية).

صافي النقدية الحرة = صافي التدفقات النقدية - (الاتفاق الرأسمالي + التوزيعات).

¹ محمد عبد العزيز و آخرون ، مرجع سابق ، ص 216.

خلاصة الفصل

تطرق هذا الفصل إلى مفاهيم أساسية حول التدفقات النقدية ، من الموازنة بين السيولة والربحية والإنفاق الرأسمالي حيث تقوم المؤسسة بإنفاق الأموال على العمل والمواد على أمل أن تحقق عائدا من استثمارها، وكذا إدارة النقدية التي تقوم على توفير الأموال والتحكم في التدفقات النقدية الخارجة والداخلة.

حيث يعرف جدول تدفقات النقدية أنه جدول التمويل يمدنا بمعلومات موجزة عن تغيرات الخزينة، وكأداة للتحليل المالي تعمل وتساهم في تحسين التدفقات النقدية عن طريق تقديم مختلف المؤشرات التي تساعد المدير المالي على اتخاذ القرارات المالية المناسبة.

الفصل الثالث

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أفضل الأدوات التي يمكن للمؤسسة استخدامها للحكم على مدى نجاح أو فشل سياستها المرسومة ، وكذا الحكم على مدى كفاءة الإدارة والتسيير، حيث قد تم تبيان أهمية التحليل المالي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية في الفصلين السابقين، ومدى أهمية النتائج المتحصل عليها، وعرفنا أن للتحليل المالي دور هام في تحديد التدفقات النقدية.

ولتوضيح كل ذلك سنتعرض في هذا الفصل إلى دراسة أحد المؤسسات الاقتصادية، حيث قمنا باختيار مؤسسة أميرة لإنتاج وتوزيع الحليب كإحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، والتي سيتم دراسة هذه المؤسسة وتوضيح ما سبق وفق المباحث التالية:

المبحث الأول : تقديم عام حول المؤسسة

المبحث الثاني: تطبيق أدوات التحليل المالي في تحسين التدفقات النقدية

المبحث الأول: تقديم عام حول المؤسسة

المطلب الأول : الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

أولا : التعريف بالمؤسسة

تأسست مؤسسة أميرة لإنتاج وتوزيع الحليب سنة 2004 في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة EURL، برأس مال معتبر قدر ب 100000 ألف دينار بدائرة أورلال بتعداد عمالي قدر ب 10 عمال بقدررة إنتاجية قدرة ب 10.000 لتر في اليوم حيث يغطي إنتاجها خمس بلديات محلية أما في الوقت الحالي فتقدر السعة الإنتاجية 30.000 لتر وكذا إضافة إلى منتجات متنوعة كاليهورت، الزبد، الشاربات، وكذلك ارتفاع عدد العمال إلى 30 عامل ، والزيادة في تغطية البلديات المحلية الذي وصل الى 50% من بلديات الولاية ، وبعض الولايات المجاورة.

ثانيا : الهيكل التنظيمي

الهيكل التنظيمي للمؤسسة عبارة عن هرم يوضح مختلف المستويات و الوظائف و العلاقات المختلفة بين الوظائف الموجودة بشكل متسلسل وتصاعدي، ويمكن تقسيم هذه المستويات إلى:

المدير: يقوم المدير بالإشراف والمتابعة والتنسيق بين مختلف مهام المؤسسة وذلك بمساعدة رؤساء المصالح، وكذا يهتم بحل النزاعات الداخلية بين العمال و الإدارات الخارجية بين المؤسسة ومورديها أو زبائنه.

المصلحة التقنية: تعتبر من أكبر المصالح في المؤسسة مهمتها تسيير عملية الإنتاج وتضم أربعة أقسام:

- 1 -تخطيط الإنتاج ودراسته
- 2 -مختبر رقابة جودة الإنتاج
- 3 -التصنيع والإنتاج
- 4 -الصيانة

المصلحة الإدارية والمالية: تقوم بمراقبة كل العمليات الحسابية والمالية للمؤسسة وتساهم في تطبيق وإنشاء البرنامج

التجاري وتتفرع عنها:

أ - المالية والمحاسبة :

تقوم بالمهام التالية:

- ❖ التقييد المحاسبي وإعداد القوائم المالية..
- ❖ تسيير جميع العمليات المحاسبية.
- ❖ العمل على تنظيم ومراقبة العمليات المالية والتصريحات الشهرية والسنوية وتتبع أرصدة الحسابات البنكية.
- ❖ تأمين ومراقبة تنفيذ العمليات الخاصة بالخرزينة.
- ❖ متابعة المهام الخاصة بالمؤسسة.

❖ مراقبة فواتير الشراء و تحرير الصكوك من أجل تسديد ديون الموردين .

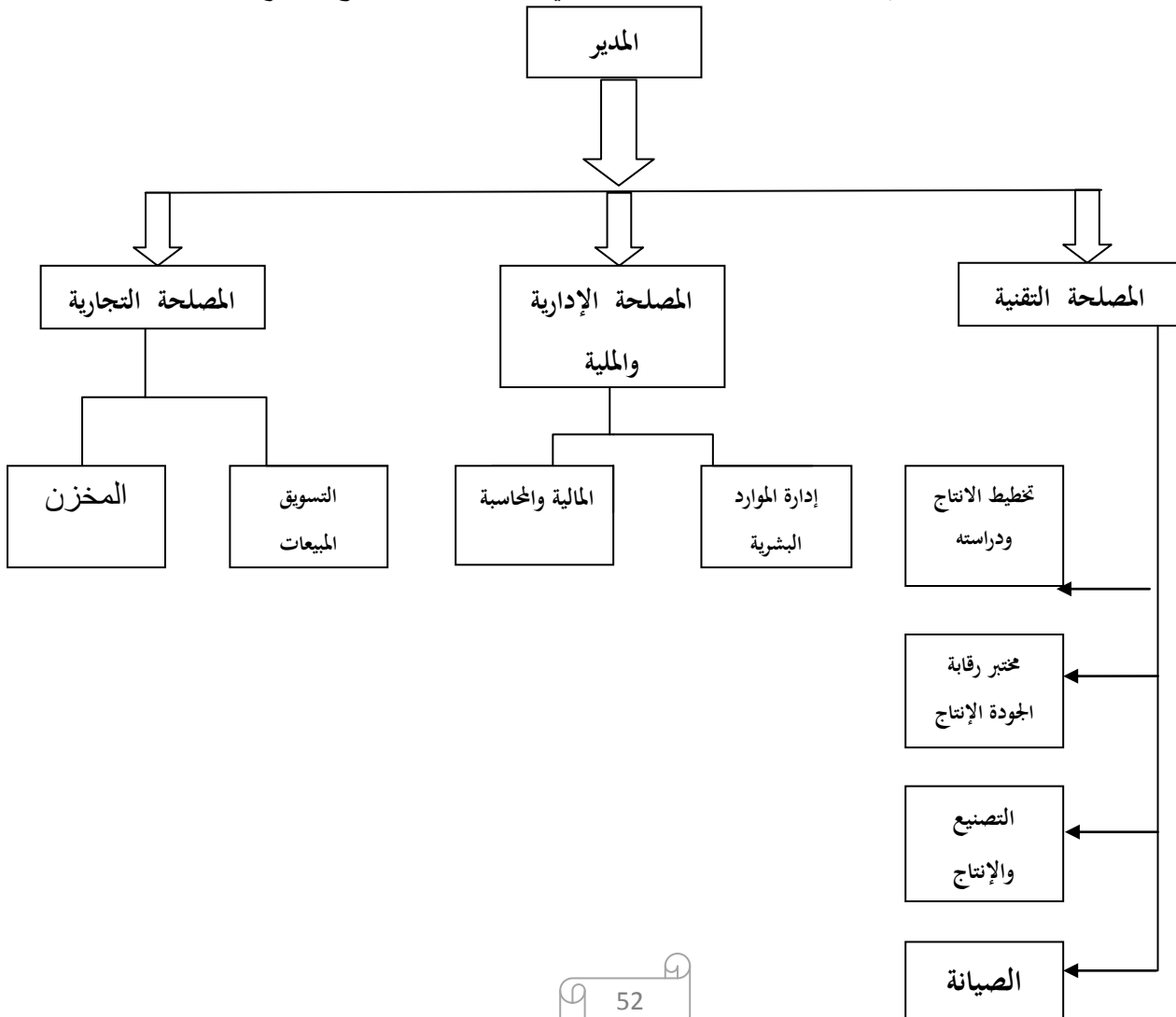
ب - إدارة الموارد البشرية:

تحرص هذه المصلحة على حفظ ملفات العمال وتطبيق القانون وتراقب كل عمليات الفروع تحت مسؤوليتها، وبالتالي فان هذه المصلحة مختصة بشؤون العمال من ملفات التشغيل والتسريح وكذا عقود التشغيل و مراقبة العمال من حيث الغيابات، وكذا إعداد الأجور من حيث تحديدها وحسابها، وإعداد جميع التصريحات الخاصة بالضمان الاجتماعي. كما وتعمل هذه المصلحة على القيام بجميع الأعمال التي تتعلق بالأعمال الإدارية الخارجية للمؤسسة مثل صندوق الضمان الاجتماعي، مركز السجل التجاري... الخ.

المصلحة التجارية: يتم التنسيق بين مصلحة التجارة ومصلحة التقنية، حيث يتم إرسال بيانات عن حجم الإنتاج والمخزون من المنتج النهائي لكي يتسنى لمصلحة التجارة القيام بمهامها.

حيث تقوم بتوزيع المنتج حسب الأولوية لأن الطلب يفوق حجم الإنتاج، إذ تقوم المصلحة بدراسة الطلب وترتيبها حسب الأولوية حيث يوضع في سجل الطلبات يتضمن تاريخ الطلب، حجم المعاملات بالنسبة للعميل، حجم الحقوق، وذلك لتحقيق التوازن بين كمية المخزون من المنتج وحجم الطلب، وتقوم أيضا باستقبال الزبائن، وكذلك تحديد نوعية الزبون .

الشكل رقم 3-1: مخطط للهيكل التنظيمي لمؤسسة أميرة لإنتاج وتوزيع الحليب



المصدر : من إدارة الموارد البشرية لمؤسسة أمير

المطلب الثاني : أهمية وأهداف المؤسسة

1 - أهمية المؤسسة :

إن مؤسسة أميرة لانتاج وتوزيع الحليب تعتبر مؤسسة ذات أهمية اقتصادية متميزة باعتبارها تقوم بإنتاج منتجات أساسية ذات استهلاك واسع، وتتوجه بهذه المنتجات إلى فئات واسعة من المستهلكين من خلال تقديم مستوى عالي من الجودة تنافس بها المنتجات الأخرى، وهذا نتيجة التحكم في تقنيات الإنتاج.

ويمكن تجسيد أهمية المؤسسة في النقاط التالية:

- أ - تعتبر منتجات المؤسسة أساسية وضرورية للمستهلك.
- ب - تخلي المؤسسة جزءا كبيرا من حاجات السوق المحلي.
- ت - للموقع الجغرافي المتميز الذي يمكن المؤسسة من الاتصال بمناطق عديدة .

2- أهداف المؤسسة

بعد أن شعرت المؤسسة بخطر المحيط الذي تنشط فيه، وحتى تقوي مركزها التنافسي أمام منافسة المنتجات الأخرى، و حتى يتسنى لها جذب المستهلك و دفعه لطلب منتجاتها، سطرت مجموعة من الأهداف التي تحاول تحقيقها و تتمثل فيما يلي:

- أ - العمل على تلبية حاجات السوق من المنتجات الغذائية.
- ب -وضع سياسات إنتاجية متطابقة مع متطلبات السوق.
- ت -وضع سياسات تجارية قادرة على مواجهة المنافسة.
- ث -توسيع وتطوير وحدات الإنتاج والعمل من أجل الوصول إلى التكامل الأممي والخلفي.

من خلال هذه الأهداف نلاحظ أن المؤسسة واعية بخطر المحيط الذي تنشط فيه، وقد سطرت أهدافا طويلة و

أخرى قصيرة الأجل ركزت من خلالها على جانبين مهمين هما المنافسة والمستهلك.

المبحث الثاني: تطبيق أدوات التحليل المالي

يتطرق هذا المبحث للأهمية البالغة لأدوات التحليل المالي حيث سيتم تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن و النسب المالية و دورهم في تحسين التدفقات النقدية وذلك من خلال مطالبين ، بحيث في المطلب الأول تم شرح دور مؤشرات التوازن في اتخاذ القرار والإجراءات اللازمة من أجل تحسين التدفقات النقدية ، وفي المطلب الثاني دور النسب المالية في اتخاذ القرار والإجراءات اللازمة من أجل تحسين التدفقات النقدية قرار داخل المؤسسات الاقتصادية .

المطلب الثاني: دراسة التوازن المالي لمؤسسة أميرة

ينتطرق في هذا المطلب الى دور دراسة التوازن المالي في تحسين التدفقات النقدية، حيث ينقسم المطلب الى قسمين، قسم يهتم بدراسة التوازن المالي على المدى الطويل، أما القسم الثاني يهتم بدراسة التوازن المالي على المدى القصير.

الجدول رقم (3-3):الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة أميرة جانب الأصول سنة 2013/2012

وحدة القياس : دينار جزائري " دج "

النسبة المئوية	2013	النسبة المئوية	2012	البيانات
32%	12 044 418	44%	13 946 237	الأصول الثابتة مجموع الأصول الثابتة
19%	5 882 781	32%	10 310 119	الأصول المتداولة قيم الاستغلال
28%	9 181 223	21%	6 862 700	القيم المحققة
18%	5 846 685	3%	841 665	القيم الجاهزة
65%	20 910 692	56%	18 014 487	مجموع الأصول المتداولة
100%	32 955 110	100%	31 960 724	مجموع الأصول

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات المالية المستلمة من المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع في مجموع الأصول المتبادلة من % 56 سنة 2012 الى % 65 سنة 2013 راجع إلى زيادة القيم المحققة و القيم الجاهزة مع انخفاض ملحوظ في قيم الاستغلال، مع انخفاض محسوس في قيم الأصول الثابتة من % 44 سنة 2012 الى % 32 سنة 2013.

الجدول رقم (3-4): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة أميرة جانب الخصوم سنة 2013/2012

	2013		2012	البيانات
44%	14 359 151	24%	7 579 369	الأموال الدائمة
62%	6 035 693	24%	7 658 927	الأموال الخاصة ديون طويلة ومتوسطة الأجل
62%	20 394 844	48 %	15 238 296	مجموع الأموال الدائمة
38%	12 560 266	52 %	16 722 427	ديون قصيرة الأجل
100%	32 955 110	100%	31 960 724	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات المالية المستلمة من المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع في الأموال الدائمة من 48% سنة 2012 إلى 62% سنة 2013 راجع إلى زيادة الأموال الخاصة والديون المتوسطة وطويلة الأجل مع انخفاض ملحوظ في ديون قصيرة الأجل من 52% سنة 2012 إلى 38% سنة 2013.

أولاً: التوازن على المدى الطويل

1 - رأس المال العامل الصافي

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

الجدول رقم (3-5): حساب رأس المال العامل الصافي لمؤسسة أميرة من أعلى الميزانية

2013	2012	البيان
2 0394 844	23 829 615	الأموال الدائمة
12 044 418	13 946 237	الأصول الثابتة
8 350 426	1 292 059	رأس المال العامل الصافي

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على البيانات المالية المستلمة من المؤسسة

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة.

الجدول رقم(3-6): حساب رأس المال العامل الصافي لمؤسسة أميرة من أسفل الميزانية

2013	2012	البيان
20 910 692	18 014 487	الأصول المتداولة
12 560 266	16 722 427	الخصوم المتداولة
8 350 426	1 292 059	رأس المال العامل الصافي

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على البيانات المالية المستلمة من المؤسسة

:

من خلال الجداول نلاحظ أن رأسمال العامل الصافي موجب، حيث بلغ في سنة 2012 مبلغ(1292059دج)

وارتفع في سنة 2013 ليصل إلى مبلغ (8350426دج)، وهو ما يعني أن المؤسسة تمتلك هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة، وأن المؤسسة ليس لها عجز على تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، كما يدل على أنه هناك انخفاض في عجز المؤسسة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل عن طريق الأصول الجارية.

2 - رأس المال العامل

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

الجدول رقم(3-7): حساب رأس المال العامل الخاص

2013	2012	البيان
14 359 151	7 579 369	الأموال الخاصة
12 044 418	13 946 237	الأصول الثابتة
2 314 733	6 366 868-	رأس المال العامل الخاص

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على البيانات المالية المستلمة من المؤسسة

نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص سنة 2012 سالب، وهذا يدل على أن الأموال الخاصة غير قادرة على تغطية الأصول الثابتة، ومنه عدم قدرة الأموال الخاصة من تقليل الديون طويلة الأجل، وفي المقابل نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص سنة 2013 موجب، وهذا لسببين الأول هو قسط الاهتلاك الذي ينتقص كل سنة مالية أم السبب الثاني فهو المرحل من جديد من الفائض المحقق في سنة 2012.

3 - رأس المال العامل الخارجي

رأس المال العامل الخارجي = الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم(3-8): حساب رأس المال العامل الخارجي

2013	2012	البيان
6 035 693	7 658 927	الديون طويلة الأجل
12 560 266	16 722 427	الديون قصيرة الأجل
1 8595 959	2 4381 354	رأس المال العامل الخارجي

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على البيانات المالية المستلمة من المؤسسة

نلاحظ في سنة 2013 انخفاض في الاعتماد على رأس المال الخارجي بنسبة لسنة التي قبلها، وهذا نتيجتا لزيادة في رأس المال العمل الخاص.

ثانياً: التوازن على المدى القصير

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + القيم المحققة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفيات المصرفية)

الجدول رقم(3-9): حساب احتياجات رأس المال العامل

2013	2012	البيان
15 064 004	17 172 819	(قيم الاستغلال + القيم المحققة)
6 524 573	9 317 123	(الديون قصيرة الأجل - السلفيات المصرفية)
8 539 431	7 855 696	احتياجات رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على البيانات المالية المستلمة من المؤسسة

نلاحظ أن الفرق موجب سنة 2012 و2013 هذا يدل على عدم حاجة المؤسسة لموارد أخرى ، وهذا يدل على قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل ، حيث بلغت الفائض في احتياجات سنة 2012 إلى قيمة 7 855 696 ، أما سنة 2013 نلاحظ انه أرتفع إلى 8 539 431 وهذا يدل على أن هناك الحاجة للأموال .

المطلب الثالث : التحليل بدراسة النسب المالية

سيتم دراسة التغيرات الطارئة على مستوى الميزانية المالية لكلا السنتين 2012 و 2013 من خلال استخدام النسب المالية كنسب سيولة الأول، ونسب الهيكل المالي وهذا من خلال جدول المقارنة ويليه تعليق على هذه النسب المالي حتى تستطيع المؤسسة الاقتصادية اتخاذ قرارات مالية رشيدة وعقلانية.

أولاً: نسب السيولة

الأصول المتداولة

1 - سيولة الأصول

إجمالي الأصول

الجدول رقم(3-10): حساب سيولة الأصول لمؤسسة أميرة

البيان	2012	2013
الأصول المتداولة	18 014 487	20 910 692
إجمالي الأصول	31 960 724	32 955 110
سيولة الأصول	0,56	0,63

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على البيانات المالية المستلمة من المؤسسة

من خلال الجدول أن نسبة سيولة الأصول سنة 2012 هي 0,56 وارتفعت سنة 2013 إلى 0,63، وبما أن هذه النسبة في السنتين محل الدراسة أكبر من المقياس المناسب لسيولة الأصول 0,5، فهذا يعتبر مؤشر سيئ للمؤسسة، حيث يدل ذلك على أن هناك استثمار مستهلك أي قديم، وهو غير جيد لها مما يؤثر على مردودية المؤسسة بالسلب.

الأصول المتداولة

2 - نسبة السيولة العامة

الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم(3-11): حساب نسبة السيولة العامة لمؤسسة أميرة

البيان	2012	2013
الأصول المتداولة	18 014 487	20 910 692
الديون قصيرة الأجل	16 722 427	12 560 266
نسبة السيولة العامة	1,07	1,66

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على البيانات المالية المستلمة من المؤسسة

من الجدول نجد أن نسبة السيولة العامة 1,07 سنة 2012 ثم ارتفعت إلى 1,66 سنة 2013 ، وبما أن هذه النسب لستين محل الدراسة أكبر من المقياس المناسب لسيولة العامة 1، هذا يعني أن المؤسسة تحقق رأس المال العامل الصافي .

3 - نسبة السيولة الحالية

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \frac{\text{القيمة الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة}}$$

الجدول رقم (3-12): حساب نسبة السيولة الحالية لمؤسسة أميرة

2013	2012	البيان
5 846 685	841 665	القيم الجاهزة
20 910 692	18 014 487	الأصول المتداولة
0,27	0,04	نسبة السيولة الحالية

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على البيانات المالية المستلمة من المؤسسة

نلاحظ من الجدول أن نسبة السيولة الحالية 0,04 سنة 2012، هذا يدل أن المؤسسة قامت باستعمال معظم أموالها الجاهزة في أصول أخرى لتحقيق مردود من ورائها، لاكن هذه الوضعية خطيرة على المؤسسة لعدم وجود القيم الجاهزة لمواجهة الاحتياجات الاضطرارية لدورة الاستغلال، أما نسبة السيولة الحالية لسنة 2013 فهي في وضعية مثالية.

ثانيا: نسب الهيكل المالي

1 - نسبة التمويل الخارجي للأصول: (نسبة القابلية والتسديد أو نسبة المديونية)

$$\text{نسبة التمويل الخارجي للأصول} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}} = \frac{\text{ديون الأطويل الأجل} + \text{ديون قصيرة الأجل}}{\text{إجمالي}}$$

الجدول رقم (3-13): حساب نسبة التمويل الخارجي للأصول لمؤسسة أميرة

2013	2012	البيان
20 910 692	18 014 487	إجمالي الديون
32 955 110	31 960 724	إجمالي الأصول
0,63	0,56	نسبة التمويل الخارجي للأصول

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على البيانات المالية المستلمة من المؤسسة

من الجدول نجد أن نسبة 0,56 لسنة 2012 وتم ارتفاعها إلى 0,63 لسنة 2013، وهذه النسب أكبر من المقياس المناسب 0,5، حيث الارتفاع عن هذه النسبة يعتبر مؤشر سلبي لأنه يفقد المؤسسة استقلالها المالي، حيث أن المؤسسة تتجه أكثر نحو الاعتماد على التمويل الخارجي لتغطية احتياجاتها المالية، وبكل تأكيد، هذا سوف يترتب عليه زيادة في الأعباء الثابتة وفي المخاطر التي يتعرض لها الدائنون في تحصيل أموالهم.

2 - نسبة التمويل الداخلي للأصول: (نسبة الاستقلالية المالية)

$$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{نسبة التمويل الداخلي للأصول}$$

الجدول رقم (3-14): حساب نسبة التمويل الداخلي للأصول لمؤسسة أميرة

البيان	2012	2013
الأموال الخاصة	75 79 369	14 359 151
إجمالي الأصول	31 960 724	32 955 110
نسبة التمويل الخارجي للأصول	0,23	0,43

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على البيانات المالية المستلمة من المؤسسة

نجد من الجدول أن النسبة 0,23 لسنة 2012 والنسبة 0,43 لسنة 2013، أقل من المقياس المناسب 0,5 وهذا يدل على وضع مالي سالب للمؤسسة، وهذا يدل على وجود عجز في التعامل بمرونة مع الدائنين.

3 - نسبة تمويل الأصول الثابتة: (نسبة التمويل الدائم، نسبة الاستثمارات)

$$\frac{\text{الاموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}} = \text{نسبة تمويل الأصول الثابتة}$$

تمويل الأصول الثابتة لمؤسسة أميرة

البيان	2012	2013
الأموال الدائمة	23 829 615	20 394 844
الأصول الثابتة	13 946 237	12 044 418
نسبة تمويل الأصول الثابتة	1,09	1,69

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على البيانات المالية المستلمة من المؤسسة

من الجدول نجد النسبة 1,09 لسنة 2102 و النسبة 1,69 لسنة 2013، أكبر من المقياس 1 فهذا يشير إلى وجود رأس المال العامل.

4 - نسبة التمويل الداخلي للأصول الثابتة (نسبة التمويل الخاص)

$$\frac{\text{الأموال المملوكة}}{\text{صافي الأصول}} = \text{نسبة التمويل الداخلي للأصول}$$

الجدول رقم (3-16): حساب نسبة التمويل الداخلي للأصول الثابتة لمؤسسة أميرة

البيان	2012	2013
الأموال الخاصة	7 579 369	14 359 151
الأصول الثابتة	13 946 237	12 044 418
نسبة تمويل الأصول الثابتة	0,54	1,19

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على البيانات المالية المستلمة من المؤسسة

تشير النسبة 0,54 لسنة 2012 لعدم قدرة المؤسسة على تمويل أصولها بأموالها الخاصة، أما النسبة 1,19 لسنة 2013 يدل معناها أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة بأموالها الخاصة مع بقاء فائض يمكن أن يغطي به فوائد القروض.

ثالثا: نسب النشاط

1 - معدل دوران المخزون (بضاعة)

$$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{معدل رصيد البضاعة}} = \text{معدل دوران المخزون}$$

$$\frac{\text{مخزون أول مدة} + \text{مخزون آخر مدة}}{2} = \text{معدل رصيد البضاعة}$$

بحيث أن :

$$= \text{المبيعات} - \text{مجمّل الربح} = \text{تكلفة البضاعة المباعة}$$

$$\frac{360 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران المخزون}} = \text{بالإضافة إلى فترة الاحتفاظ بالمخزون}$$

الجدول رقم (3-17): حساب معدل دوران المخزون لمؤسسة أميرة

البيان	2012	2013
تكلفة البضاعة المباعة	83 172 167	114 471 403
معدل رصيد البضاعة	6 569 579,5	8 096 450
معدل دوران المخزون	12,66	14,13
فترة الاحتفاظ بالمخزون	28,43	25,47

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على البيانات المالية المستلمة من المؤسسة

من الجدول نلاحظ فترة الاحتفاظ بالمخزون 28,43 يوم و12,66 دورة مخزون في السنة لسنة 2012، أما سنة 2013 فقد انخفضت فترة الاحتفاظ بالمخزون إلى 25,47 يوم وارتفع معدل دوران المخزون إلى 14,13 دورة مخزون في السنة، هذا يدل على كفاءة عالية في تحويل مخونها إلى سيولة عن طريق بيعها كما أن ارتفاع هذا المعدل هو أيضا دليل و مؤشر لارتفاع جودة المخزون المحتفظ به.

2 - معدل دوران الذمم المدينة: (معدل دوران الزبائن)

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رصيد المدينين}}$$

$$\text{مدة تحصيل الذمم المدينة} = \frac{360 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران الذمم المدينة}}$$

الجدول رقم (3-18): حساب معدل دوران الذمم المدينة لمؤسسة أميرة

البيان	2012	2013
تكلفة البضاعة المباعة	83 172 167	114 471 403
رصيد الزبائن	159 771	159 771
معدل دوران الذمم المدينة	520,57	716,47
مدة تحصيل الذمم المدينة	0,69	0,5

المصدر: من إعداد الطالب د اعتماد على البيانات المالية المستلمة من المؤسسة

نلاحظ من الجدول معدل دوران الذمم المدينة 520,57 لسنة 2012، وارتفع معدل دوران الذمم المدينة 716,47 لسنة 2013، حيث نلاحظ سرعة تحصيل النقدية، حيث مدة تحصيل الذمم المدينة 0,69 لسنة 2012 وانخفض إلى 0,5، يدل ذلك على أن المؤسسة تحصل ديونها بسرعة و تعيد استثمارها مرة أخرى وهو ما يحسن سيولة المؤسسة و يقلل حاجتها إلى التمويل الخارجي و كذلك يدل على كفاءة نشاطها التسويقي.

3- معدل دوران الذمم الدائنة: (معدل دوران الموردين)

$$\text{معدل دوران الذمم الدائنة} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رصيد الدائنين}}$$

360 يوم

مدة تسديد الذمم الدائنة = $\frac{360}{\text{معدل دوران الذمم الدائنة}}$

حيث أن:

الجدول رقم(3-19): حساب معدل دوران الذمم الدائنة لمؤسسة أميرة

2013	2012	البيان
114 471 403	83 172 167	تكلفة البضاعة المباعة
8 161 570	12 896 192	رصيد الموردين
14,02	6,44	معدل دوران الذمم الدائنة
25,67	55,9	مدة تسديد الذمم الدائنة

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على البيانات المالية المستلمة من المؤسسة

نلاحظ من الجدول معدل دوران الذمم الدائنة 6,44 و مدة تسديد الذمم الدائنة 55,9 لسنة 2012، وارتفاع معدل دوران الذمم الدائنة إلى 14,02 وانخفاض مدة تسديد الذمم الدائنة إلى 25,67 في سنة 2013 ، وهذا راجع إلى نجاح تيق الملائمة بين سياستي البيع و الشراء للمؤسسة.

4- معدل دوران مجموع الأصول

صافي المبيعات

معدل دوران إجمالي الأصول = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$

الجدول رقم(3-20): حساب معدل دوران مجموع الأصول لمؤسسة أميرة

2013	2012	البيان
122 841 503	91 333 477	صافي المبيعات
32 955 110	31 960 724	إجمالي الأصول
3,72	2,85	معدل دوران إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على البيانات المالية المستلمة من المؤسسة

من الجدول نجد أن معدل دوران مجموع الأصول ارتفع من 2,85 لسنة 2012 إلى 3,72 لسنة 2013 ويرجع هذا الارتفاع إلى الزيادة في إجمالي الأصول بدوره أدى إلى الزيادة في المبيعات لسنة 2013. رابعا: نسب المرودية (الربحية):

1 - معدل العائد على الأموال الخاصة (نسبة المرودية الحالية و الصافية)

$$\frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{الأموال الخاصة}} = \text{معدل العائد على الأموال الخاصة}$$

الجدول رقم (3-21): حساب معدل العائد على الأموال الخاصة لمؤسسة أميرة

البيان	2012	2013
صافي الربح	6 609 852	6 779 781
الأموال الخاصة	7 579 369	14 359 151
معدل العائد على الأموال الخاصة	0,87	0,47

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على البيانات المالية المستلمة من المؤسسة

من الجدول نلاحظ أن معدل العائد على الأموال الخاصة 0,87 لسنة 2012 انخفض إلى 0,47 لسنة وهذا يدل على عدم قدرة إدارة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لأموالها الخاصة .
2- نسبة ربحية المبيعات (نسبة المردودية التجارية)

$$\frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{صافي المبيعات}} = \text{نسبة ربحية المبيعات}$$

الجدول رقم (3-22): حساب نسبة ربحية المبيعات لمؤسسة أميرة

البيان	2012	2013
صافي الربح	6 609 852	6 779 781
صافي المبيعات	91 333 477	122 841 503
معدل العائد على الأموال الخاصة	0,07	0,05

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على البيانات المالية المستلمة من المؤسسة

نلاحظ أن مردودية الدينار الواحد من المبيعات هو 0,07 لسنة 2012، حيث انخفضت إلى 0,05 لسنة 2013 وهذا مؤشر للمؤسسة .

3 - نسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول (معدل العائد على الأموال المستثمرة)

$$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{نسبة ربحية المبيعات}$$

الجدول رقم (3-23): حساب نسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول لمؤسسة أميرة

2013	2012	البيان
6 779 781	6 609 852	صافي الربح
32 955 110	31 960 724	إجمالي الأصول
0,22	0,20	معدل العائد على الأموال الخاصة

المصدر: من إعداد اعتماد على البيانات المالية المستلمة من المؤسسة

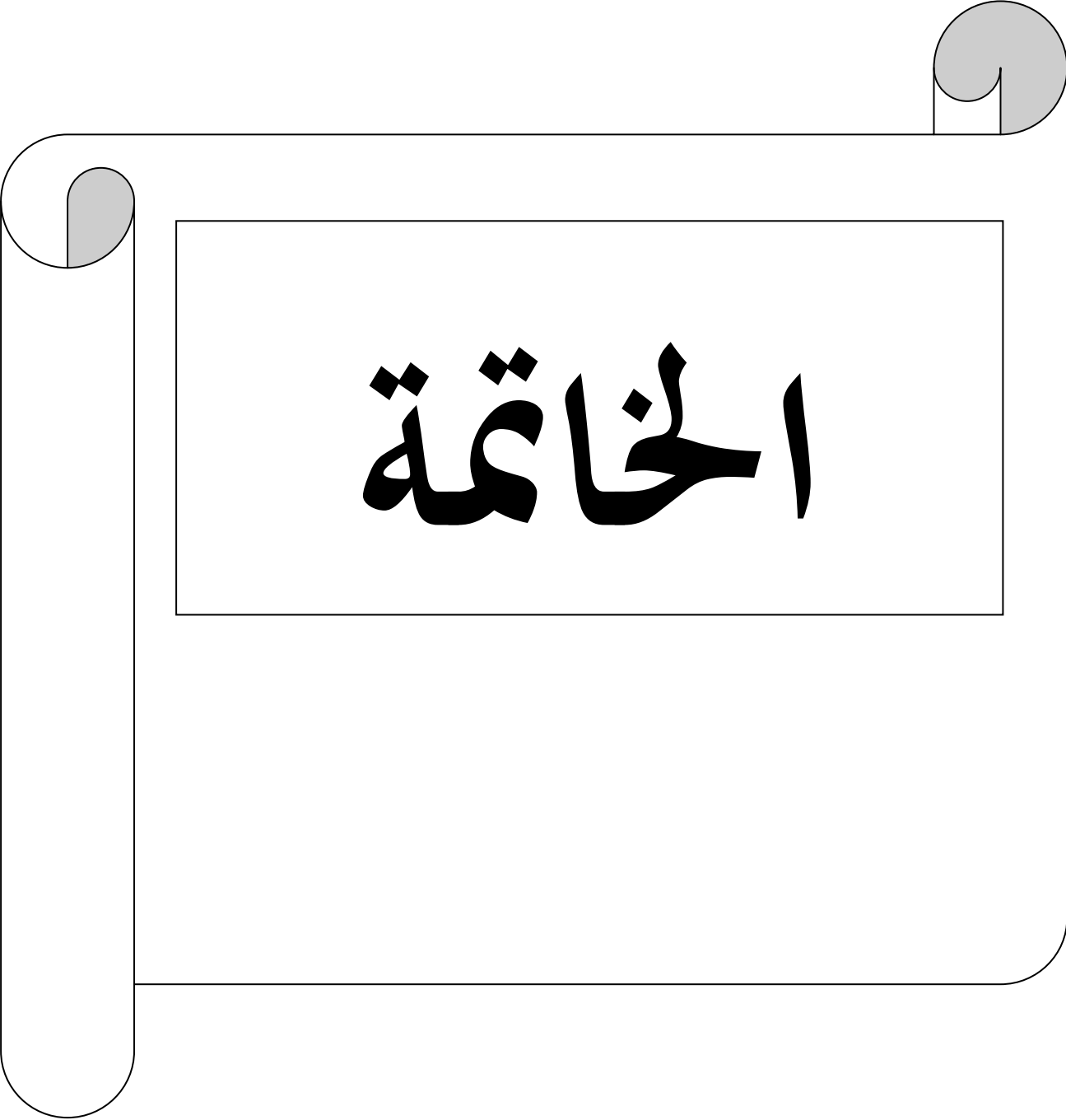
نلاحظ أن معدل العائد على الأموال الخاصة 0,20 لسنة 2012 ارتفع إلى 0,22 لسنة 2013

وذلك نتيجة لزيادة في الأموال المستثمرة، مما انعكس بإيجابية على المؤسسة.

خلاصة الفصل

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصلين النظريين على أرض الواقع، من خلال دراسة جزء من الوضعية المالية لمؤسسة أميرة خلال الفترة (2012-2013)، فقمنا بتحليل القوائم المالية الصادرة عن المؤسسة خلال هذه الفترة مع تحليلها عن طريق استخدام أهم مؤشرات التوازن المالي وأهم النسب المالية، حيث تم التوصل إلى النتائج التالي:

من خلال دراسة مؤشرات التوازن للميزانية المالية والنسب المالية تم التوصل إلى أن كل من رأس المال العامل الصافي واحتياجات رأس المال موجبة، بينما كانت الخزينة موجبة، وهو ما تأكدنا منه عند حساب الهيكل التمويلي حيث تبين اعتماد المؤسسة على أموال الغير وخاصة قصيرة الأجل منها، كما تبين لنا بأن المؤسسة تعاني من عجز في السيولة من خلال انخفاض نسب سيولتها عن النسب المقياس المناسبة .



الخاتمة

الخلاصة

الخلاصة

تسعى المؤسسة الاقتصادية في البحث باستمرار عن الوسائل التي تمكنها من البقاء و الاستمرار في نشاطها أو تطويرها بغية كسب مكانة في السوق و تحقيقها لأهدافها، حيث تعد الربحية من بين الأهداف التي تسعى أي مؤسسة إلى تحقيقها بمستويات مرتفعة، مع العمل على موازنتها مع السيولة من اجل تحقيق تدفقات نقدية ملائمة، مما يلزمها القيام بتحليل المالي لقوائمها المالية من سنة إلى آخر و البحث في العوامل التي أدت إلى تخفيض معدلها في حالة انخفاضه و معالجتها بأساليبها الخاصة بما يتماشى مع نشاطها بالشكل الذي يسمح لها بإعادة تدارك ذلك الوضع ، أو أستمري نفس الاتجاه و أن تطبيق نفس الأساليب في حالة تحقيقها لمعدلات ربحية مرتفعة و الحفاظ عليها.

و انطلاقا من ذلك قمنا بإسقاط الموضوع على مؤسسة اقتصادية المتمثلة في مؤسسة أميرة لإنتاج و توزيع الحليب و هذا لمحاولة معرفة أدوات التحليل المالي في تحسين التدفقات النقدية. لنصل في الأخير إلى جملة من النتائج من خلالها نحاول الإجابة عن إشكالية الموضوع ، كما يمكن ذكر اختبار الفرضيات و نتائج البحث و التوصيات و الاقتراحات و أخيرا آفاق البحث كما يلي:

أولا : نتائج البحث

أ - النتائج النظرية

- يعتبر التحليل المالي وسيلة اكتشاف نقاط القوة والضعف للوضع المالي للمؤسسة
- إن التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها بواسطة الإدارة والأطراف الخارجية لغرض الحصول على معلومات ومؤشرات إضافية تساعد في عملية ترشيد القرارات، عن طريق تحويل الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية من مجرد أرقام مطلقة بدون أي دلالات إلى أرقام لها مدلولاتها.
- مؤشرات الربحية تصنف على أنها من نسب جدول حسابات النتائج
- تعطي أدوات التحليل المالي نسب ومؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لتحكم في الربحية والسيولة من اجل تحقيق التدفقات النقدية الملائمة التي تساهم بدوره في تغطية الاحتياجات في الموارد ومواجهة أي أزمات مالية غير وبالتالي ضمان بقائها

ب - النتائج الميدانية

- من خلال إسقاط الدراسة النظرية على المؤسسة أميرة تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات، من أهمها:
- استطاعة المؤسسة المحافظة على توازنها المالي خلال فترة الدراسة (2012/2013)، وهذا ما يعني بأن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق الأموال الدائمة، ومن خلال دراسة التوازن المالي للمؤسسة أميرة لسنة 2013 تم التوصل إلى أن كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال وكذا رأس المال العامل

الخلاصة

الخاص ذو قيم موجبة، وهذا ما يعني تمويل الموردين والأموال الخاص لاستثمارات المؤسسة، وهذا ما تم التأكد منه عند حساب نسب الهيكل المالي.

- من خلال حساب نسب النشاط تبين بأن هناك ارتفاع معدل دوران إجمالي الأصول في سنة 2013 مقارنة بالنسبة السابقة، ويعزى السبب إلى ارتفاع معدل دوران الذمم المدينة.
- تبين من خلال حساب نسبة المردودية المالية أن هذه الأخيرة في تراجع، ويعود ذلك إلى الانخفاض الكبير في نسبة هامش صافي الربح والانخفاض الطفيف في معدل دوران الأصول.

ثانيا: التوصيات

- من خلال دراستنا للجوانب المتعددة لهذا الموضوع، يمكننا الخروج بجملة من التوصيات والاقتراحات التي يرى أنها ضرورية من أجل تحسين التدفقات النقدية مستقبلا، وهي:
- الاعتماد على الأموال الخاصة والقروض طويلة الأجل في تمويل استثماراتها.
 - العمل على زيادة الأصول الجارية وتخفيض الخصوم الجارية من اجل الاحتفاظ بأمكن مقدر من النقدية من اجل تلبية أي احتياجات بسرعة فورية وكفاءة .
 - إعادة استثمار الإرباح من اجل تحقيق الاستقلالية المالية وتخفيض التكاليف الثابتة، وبالتالي قدرة المؤسسة على التحكم في سعر منتجاتها، والذي يعتبر أقوى أداة تنافسية ودعائية في نفس الوقت.

ثالثا: آفاق الدراسة

تناولت هذه المذكرة موضوع دور أدوات التحليل المالي في تحسين التدفقات النقدية المحاسبي المالي، وأثناء هذه الدراسة لاحظنا أن هذا الموضوع خصب ويحتوي على جوانب مهمة لم يكن بوسعنا التطرق إليها كلها نظرا لحدود الدراسة، ولعل من أهم هذه الجوانب، التطبيق لعدد معين من أدوات تحليل المالي، وذلك لوجود عدد كبير وواسع من أدوات التحليل المال، وكذا اعتبار أدوات التحليل المالي كجز هام من لوحة القيادة لمتخذي القرار.

قائمة المراجع

الكتب :

- احمد توفيق جبل، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة نشر.
- رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي ، دار البركة ، الأردن ، بدون سنة نشر.
- عبد الحكيم كراجة ، الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2000.
- عبد الغفار حنفي ورسمية زكى قرياقص ، أساسيات التحليل المالي و دراسة الجدوى،الدار الجامعية،مصر،2004.
- عدنان تايه النعيمي ،الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة ،عمان ، ط2 ، 2008.
- عدنان هاشم السامرائي ،1997،الإدارة المالية (المدخل الكمي) ، دار زهران ،عمان ، الاردن .
- عقل مفلح،مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الثانية ، الأردن، عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2000م.
- مؤيد عبد الرحمن الدوري، حسين مُجد سلامة،أساسيات الإدارة المالية،دار الراية،عمان،الأردن،2013 م .
- مُجد الصيرفي،أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان، 2001 .
- مُجد مطر ،" الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية "، الطبعة الثانية، الأردن، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع ،2006م .
- مُجد مطر ،الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، 2003 .
- مُجد منير شاكر وآخرون ، التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات، الأردن، عمان، دار وائل للنشر،2008م .
- مُجد منير شاكر وآخرون،التحليل المالي،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ، طبعة2 ، 2005 .
- محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة،دار الإعصار العلمي، عمان الأردن،2013م .
- ناصر داداي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، الجزء 1 ، دار الهدية العامة ، 1998 .
- ناصر داداي عدون، مراقبة التسيير،الطبعة الثانية،دار المحمدية العامة،الجزائر، 1998
- نور عبد الناصر،" التحليل المالي مدخل صناعة القرارات "،الأردن ، عمان ، دائرة المكتبة الوطنية 2000 م .

المذكرات :

- أمينة زغاد،التحليل المالي وقائمة مصادر الأموال واستخداماتها ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،جامعة سعد دحلب البلدية2005 .
- عمار بن مالك ، النهج الجديد للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،جامعة منتوري قسنطينة 2011 .

المجلات

- تانيا قادر عبد الرحمن،انوار ضياء عبد الكريم، غازي عبد العزيز،العلاقة بين السيولة كسياسة و الربح كهدف(دراسة تطبيقية في الشركة الوطنية لصناعات الأثاث المنزلي)، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية،2006م ،المجلد 01 العدد 02 .
- مُجد الجموعي قريشي، أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد، مجلة الباحث، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2011م العدد

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 : جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة منإلى.....

السنة المالية (ن-1)	السنة المالية (ن)	الملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية: -التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن. -المبالغ المدفوعة للموردين و العاملين. -الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة. -الضرائب عن النتائج المدفوعة.
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية.
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ).
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار. المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مادية أو غير مادية التحصيلات عن عمليات بيع تثبيبات مادية أو غير مادية المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية التحصيلات عن عمليات بيع تثبيبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب).
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض. تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج).
			تأثير و تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح. أموال الخزينة عند الاقفال. تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية.
			تغير أموال الخزينة.
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

الملحق رقم 02 : جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة منإلى.....

السنة المالية (ن)	السنة المالية (ن)	الملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية: صافي نتيجة السنة المالية. تصححات من أجل: -الاهتلاكات و الأرصدة. -تغير الضرائب المؤجلة. -تغير المخزونات. -تغير الزبائن و الديون الدائنة الأخرى. -تغير الموردين و الديون الأخرى. -نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية للضرائب.
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ).
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار. مسحوبات عن شراء تسيّبات. تحصيلات عن مبيعات تسيّبات. تأثير متغيرات محيط الإدماج (التجميع).
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعملية الاستثمار (ب).
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين. زيادة رأس المال النقدي (المنقودات). إصدار قروض. تسديد قروض.
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج).
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج) أموال الخزينة عند الافتتاح. أموال الخزينة عند الإقفال. تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية.
			تغير أموال الخزينة.